٤١٥

ش.ب

شرح اعراب ديباجة المصباح، تأليف يعقوب بن علي البروسوي (-٩٣١هـ) . كتبه عبدالله بن احمد ابن ايطغمش بن ابراهيم بن حسن -٩٥٤هـ.

٩٠ ق ١٧س ١٧×١٣سم

نسخة جيده، فوق المتن خطوط بالحمرة، خطها تعليق حسن .

الاعلام ٩: ٢٦٥، هدية العارفين ٢: ٥٤٦-٥٤٧

١- النحو، اللغة العربية أ- البروسوي، يعقوب بن علي - ٩٣١هـ ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ.

٢١٤



اوغلی لشرح دیباجه حاله

اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن

وهذا بحث تنوين الترنم وكيف يتوجه

وقال عنترة

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن

وهذا بحث في تنوين الغالي وكيف توجيه القول في ذلك

لاني بعون الله تعالى اقسم التنوين على اثني عشر قسما

كما قسمه علماء النحو في مدابر

قلت اقول والله اعلم بالصواب افقر الورى

اسمع بهم

جورله قات الذي يوز كه كوز ميسا الحاج موسى

رم باشي روان اولدي يوزكه لى المصري

كوز ميالي

هكذا

صفر

ربيع الاول

ربيع الاخر

جماذى الاول جماذى

جماذى الاخر

رجب

شعبان

ربيع الاخر

الاعراب و البناء والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال تلك الكلم

بهاء دولتد مع كارمه . بهاء آق ساوتو بير . بهاء سكر

٦ غروش ٦ غروش ٦ غروش

٣ ١١ ٢

. بهاء جعفر

٦ غروش

عجب حالدر عجب حكمت نظر قلسك شو دنياي

فقرل اعتبار يقدر قليلي لي عزت بآيه

مفرد

بيلمك كمابه بكنور دوخلي [illegible]

[illegible]

كتاب سيد علي زاده

الكتب التي جمعت بهذه الرسالة منها هذه كشاف شرح رضي ركني

خافي قطب فالي عباب شرح آثر للبنا مفصل تعليم سيد عبد الله

شرح شهاب الدين شرح مفتاح للسيد والسعد مطول وحواشيهما

مختار صحاح دستور اللغة ضوء شرحه للقاضي متوسط كبير محمد واني

چلبي تكمار حواشي كشاف للسيد شرح تلخيص شرح مطالع بيضاوي

قواعد اعراب و شرحه حواشي تلويح مغني لباب تفسير قاضي

افتتاح حاشية عضد للسيد حاشية تجريد حاشية مطالع حاشية اصفهاني

لعماد و شرح جغميني حواشي موافق شرح فرايض شرح وقايه شرح مراح

فقط

~~چلبي بره شرح آثر للبنا~~ جمعا

اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا و انا اعلم

و اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك

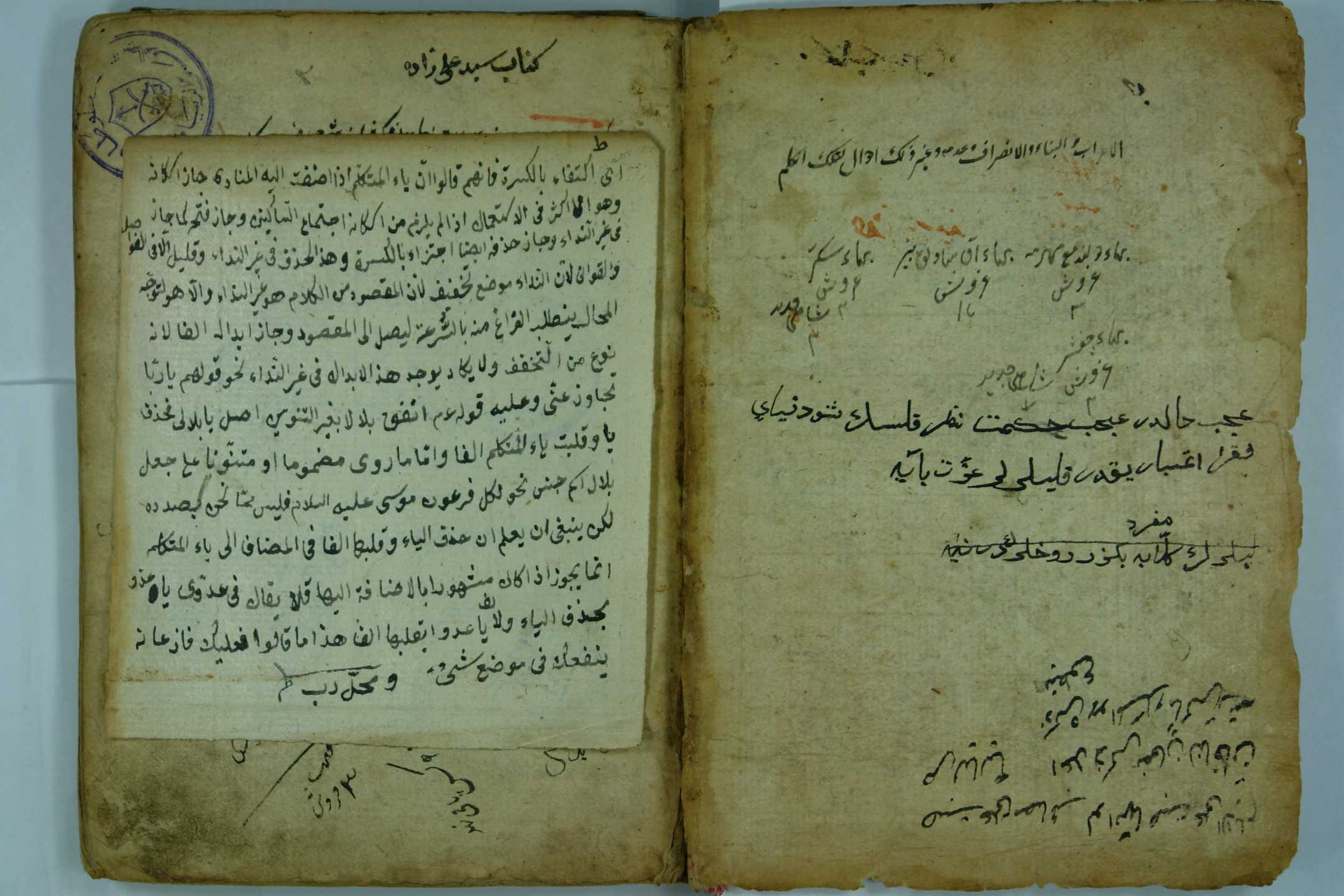
اللهم اني اعوذ بك من ان

اشرك بك

اولندر بلده [illegible]

[illegible]

[illegible] ٢٣



ط

اى اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيفت اليه المنادى جاز اسكانه
وهو الاكثر فى الاستعمال اذا لم يلزم من الاسكان اجتماع الساكنين وجاز فتحها كما جاز
فى غير النداء وجاز حذفه ايضا اجتزاء بالكسرة وهذا الحذف فى غير النداء قليل الا فى الفواصل
والقوافى لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء والا هو التوجه
المخاطب بطلب الفراغ منه بالسرعة ليصل الى المقصود وجاز ابداله الفا لانه
نوع من التخفيف ولا يكاد يوجد هذا الابدال فى غير النداء نحو قولهم يا ربا
تجاوز عنى وعليه قوله عم انفقوا بلالا بغير التنوين اصله يا بلالى فحذف
يا وقلبت ياء المتكلم الفا وانما ماروى مضموما او منونا مع جعل
بلال اسم جنس نحو لكل فرعون موسى عليه السلام فليس مما نحن بصدده
لكن ينبغى ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا فى المضاف الى ياء المتكلم
انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال فى عدوى يا عدو
بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها الفا هذا ما قالوا فعليك خازعا نه
ينفعك فى موضع شئ

ومحل دب

الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال لكلك الكلم

عجب حالدر عجب حكمت نظر قلسك شو دنيايى
فقرا اعتبار يقدر قليلى لى عزت بايه

مفرد

بيلى لرك كمابه بكوزر دوخلى اعى شانيه

كتاب سيد علي زاده

الكتب التي جمعت بهذا الرسالة منها هذه كشاف شرح رضي ركن
خافي قطب فالي عباب شرح آثر للبنا مفصل تلبيس سيد عبد الله
شرح شهاب الدين شرح مفتاح للسيد والسعد مطول وحواشيهما
مختار صحاح دستور اللغة ضوء شرحه للقاضي متوسط كبير غجدواني
چلپي سمكاري حواشي كشاف للسيد شرح مصباح شرح بيضاوي
قواعد اعراب وشرحه حواشي تلويح مغني لباب تفسير قاضي
افتتاح حاشية عضد للسيد حاشية تجريد حاشية مطالع حاشية اصفهاني
لمعات شرح چغميني حواشي موافق شرح فرايض شرح وقاية شرح مراح

فقه

~~چلپي بروي شرح آخر للكا~~ جمعا

اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم
و اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك

اللهم اني اعوذ بك من ان
اشرك بك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاء اي لا يصل الى تصوره حقيقته لكل من نظر في الا
في الكتابة باي طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره
بوجه يميزه عما عداه وما قيل انه حاء بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه
من اتى بحمده فليس شي ظلق عن سنة الفايدة اعني الاشارة الى عدم الوصول
باي طريق كان علما وتعلق ان نعم الله لا تحصى اي لا تضبطوا عددها لا احصاء
هنا المستعمل في الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا في قوله تعالى اسرى بعبده
ليلا وجهارا اي صار متحيرا في بحار عرفانه اولي العالمين بكسر اللام ونار
اي صار مستنيرا بانوار اجابة اشباح جمع شبح العالمين بفتح اللام والصلوة
على من لم يكن اي لا يبصر فلا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو
بفتحتين ما بقي من رسم الشي للكفر الاطمية من باب ضرب فهو متعد ولازم
ولا رسما عطف على اثرا ولا زائدة متكونة للنفي اي ولم يبق رسما من رسوم
الكفر الا ازاله وعفاه في مختار الصحاح عفى المنزل اندرس وانمحى وعفته
الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى بهذه القرينة مؤكدة عطف عليه
بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى اي بالاهتداء او بالهداية للناس
كان هدى يجئ لازما ومتعديا والنور اي بالنور الذي كان يتلالا في
جبهته او بنور الاسلام الذي طلع على الخلق ورفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح

فينشرح ببركة قدومه بالرسالة الصدور مرفوع على انه فاعل للمنشرح والمعتمد
على الموصوف والصدور عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببية
لمحمد اي صفة جرت على غير من هي له والصلوة على اله الكرام جمع كريم واصحابه
العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التي كتبها استارة
ذهنية او حسية بناء على ان الديباجة هنا متاخرة عما كتبه كما هو الاكثر
اوراق مكتوبة للاعراب ديباجة كتاب المصباح في مختار الصحاح الديباجتان
الخدان فكان ما ذكر في اوايل الكتب خدها ووجهها فلذلك سمي بالديباجة
ماخوذة من غرايب فوايد المفتاح وابتدي اولا نصب على الظرفية اي
قبل اعراب الديباجة بانه من كتاب الله تعالى تبركا وتيمنا وعرفوا الاية
بانها طائفة من القران يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت
او قصيرة وبيت بالجر اي ابتدي بيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنا
اي حذاقة في باب الاعراب والمتياد عليه يقال مرن على الشي من باب دخل
تعوده واستمر عليه كذا في مختار الصحاح مستمسكا معتصما حال من فاعل
ابتدي من الله بحبل الرشد اي متمسكا بحبل الرشد كاينا من الله وقد
لحال اعني من الله على الحال المجرور وهو حبل الرشد وان لم يجز في الاصح
للسيح في الافعال اعتصم به تمسك وما وقع في بعض حبل الرشاد بدون الياء
لا يساعده كتب اللغة التي رايناها فانه الهادي الى سبيل السداد بفتح السين

المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف على معتصما بان شغلي اي مايه هذا مبتدا و
والعذر اي الاعتذار عند كرام الناس مقبول اما الاية فقوله تعالى قال رب
اني لا املك الا نفسي واخي قال فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى موسى رب
منادى حذف حرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضا احترازا بالجيم والزاء
المعجمة اي اكتفاء بالكسرة ومحل رب بدون الياء المحذوف منصوب لانه مفعول
به لان معناه اريد او ادعو رب ويا رب مع سابقها اي اخرها وغايتها قال
سابقة الجيش اي مؤخرها يعني ان قوله يا رب مع قوله اني لا املك الا نفسي
واخي في محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر
لان الجملة التي لا يقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب
لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب
الا من جهة قيامها موقع المعرب وهذا مشهور لا ستره بالضم ما يستتره اي
لا شك فيه وهذه الجملة اي جملة يا رب مع سابقتها ليست بواقعة
موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة اي مقول القول الذي
قصد به الحكاية جملة محكية مستقلة ليس الا ولهذا قالوا وجب كسر ان
بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي تدبر وكذا ما وقع
صلة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظه يقال متصلة بالاستثناء
في الاكثر لنفي التوهم والخطاء الحاصل بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه نحو

ما جاءني القوم او جاءني اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني يا رب فان كلامي
غير تام بل محتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال فيها المستمع اعلم
اني ادعو الله تعالى يشهد على كلامي انه حق واستثناء صدق وقد يقال قد جرت
العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان في اثباته
يا الله تعالى اصله يا الله ام اي اقصد فحذف حرف النداء بكثرة الاستعمال وجعل فعل

[illegible] بالخير ح

الام عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الان يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر وبمعنى
هذا اباه قولهم قول الشاعر بامصدر وغيره كذلك كما لا يكون الجملة واقعة في مقول
القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيها وقعت فيه بل الجواب الصحيح
ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا يعني انا
لا نسلم انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية
عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في موقع المفرد فبهذا
الاعتبار حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل في محل
النصب لكونه مقول القول يابى عنه هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة
مقول القول في محل النصب لهذا عدوها احد الجمل السبع التي لها محل من الاعراب
حين قسموا الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل منه ويشعر بذلك قولهم
ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان مصدرا
كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقال في جواب احد قلت قولا

حقا فان معناه الله اكبر وسنذ الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على هذه الجملة
ولهذا اجاز ان يكون مفعولا انتهى واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفعولا
لايكون صح فلان المفعولية وكذا الفاعلية انما تطرأن على الاسم الذي هو من اقسام الكلمة
والكلمة الا لفظا مفردا بالاجماع فلم يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح اللام
الميم المطلب من رام الشيء طلبه كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اي
سكون القول المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من
اسمين او من اسم وفعل منظور فيه ايضا لانه منقوض بالمنادى نحو يا رب
فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء والاسم هو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب
باحدى صح اقباله بحروف النداء ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح قوله وجوابهم
مبتدا وخبره مزيف اي جواب النحاة بان النداء في تقدير الفعل كما هو حيث
قال لان معناه اريد او ادعو ربا فيكون مركبا من فعل واسم مزيف بطل بانه لو كان
في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء
مثل اريد او ادعو او ادعو وكذلك لا يحتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصرة
نصب على انه مفعول له لهم ان الملازمة في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان
محتملا للصدق والكذب ثم وانما تصدق تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر به
النداء اخباريا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من الصيغ المشتركة
بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح

وغيرها

وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه اي لفظ بعت وكذا نظايره
مشترك بين الاخبار والانشاء فان بعت مثلا يستعمل لانشاء البيع
تارة اي مرة وللاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف اي تارة اخرى في مختار الصحاح
الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب
وربما قالوا فعله تارا بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فهو اما على
الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل في مرة في قولك ضربته مرة وكذا لفظ ادعوا
يستعمل تارة لانشاء النداء اي لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار
عن الدعوة الاتية فلا بأس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار ليتضح
للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك
بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو ان مدلوله بعت صدور البيع
منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء
كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب
من المخاطب وكذا بعت اذا اردت البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع
منك الان قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح بناء لازما اما لمشابهته اسم
الاشارة لان قولك الان معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه
واما لمشابهته للحرف بلزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة فانها
لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف وساير الكلمات

يكون في اول الوضع نكرة ثم يعرف باللام ويبقى على حاله فلما لم يتصرف فيه
بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح اللباب وهذا المذكور من قوله
اما الاظهار مدلول او الاثبات مدلول معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان يريد ان قولهم
الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج عنه ظاهر الاخبارات الاستقبالية والحالية لكن
بناؤها على التحقيق لان معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك لان معنى قولهم الاخبار
اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر من النسب في احد الازمنة الثلثة
فيدخل فيه كل ضرب حالا واستقبالا او نقول فيه انه ليس من قبيل التعريفات للمساوية بل
من قبيل المسامح الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض من الكل
وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل فيه الانواع
وما يعبر به والانشاء اثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر وطلب
تركه في النهي فانهما انما يحصلان بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ موجد له فهذا
اي قوله اما الاظهار مدلوله او الاثبات مدلوله معنى قول اهل المعاني اي قوم علماء
علم المعاني والبيان اما ان يكون للنسبة الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه فالا ههنا
ليست حرف استثناء بل مركبة من ان ولا فانسد بيانه ذلك ان الكلام الذي دل
على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس
ذاك مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية
او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة

اي تطابق تلك النسبة لذلك الخارج صح

في الذهن للمفهوم من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين او سلبيين
صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا
قلت ابيع واردت به الاخبار من البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا
اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ واللفظ موجد له فالبحث طويل الذيل اي كثير الاطراف
والجوانب قوله فيه اي في معنى الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة تقول ما نحن فيه
في قوله فالاولى الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الآية الكريمة اني ان حرف من الحروف المشبهة
بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا
فاعله مستتر اي منوي فيه وهو انا الا حرف من حروف الاستثناء ههنا لما عرفت انه قد يكون
مركبا من ان ولا وكذا قد يكون صفة كغير حملا عليه نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة
النفس اليه ونفس المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا على راي الشيخ
ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم فمنصوب محلا والاشارة الى المذهبين كما في فيما سبق ومحل ب
منصوب والاستثناء ههنا مفرغ لحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا
من النفوس الا نفسي واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب بعد الا حسب العوامل في الصحيح لكن
كما طلب ذلك اي بقدرك وعدده فالعامل ههنا وهو لا املك يقتضي النصب فيكون
منصوبا به وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهولا فرغ بالتشديد له
اي هيئ للمستثنى العامل الذي قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز كل

وكلمة حب اذا كان مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة ودعان لكن في ضرورة الشعر على الوجه الاتم

من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول اذ العامل في الحقيقة هو العامل المحذوف
للمستثنى منه وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى وسمي اي
ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاءني الا زيد
حكمت بانه فاعل لجاء في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند
مع امتناع ما قامت هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجري في معمولات الفعل
الا في المفعول معه فتقول ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا
وما اعتلاء الا تاء الاماء ولا تقول لا تمش الا زيدا ومحل الجملة الفعلية المنفية
اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين
لكن فيه مسامحة لا تخفى اذ الجملة ليست بعاملة رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها
مع مقول القول اي جزء منه ولا محل له من الاعراب لان الكاين في محل النصب
على ما قيل هو مجموع القول لا جزؤه على ما صرحوا عليه واخي يحتمل وجوها الاول
ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف اي في الوجه الاول وفيه وجوه ايضا
نصب على المصدرية فانه من المفاعيل التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اي آخ
ايخا اي رح رجوعا اما ان يكون مبتدا خبره محذوف اي واخي لا يملك الا نفسه
او خبر مبتدا محذوف اي ومثل اخي وانما حذف المبتدا والخبر بقرينة سوق الكلام
او عطف على اسم ان فان قلت كيف يعطف على اسم ان المعتبة قبل دخول عليه وفيه
اشارة الى ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده لا يجوع

ان مع اسمها كما قال البعض او عطف على فاعل املك وانما قال لوجود الفاصل
لانهم قالوا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين
بناء على ان المرفوع المتصل صار كالجزء بما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد
للفعل منه فلو عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل
او يفصل بفاصل قبل العاطف او بعده فيجوز من العطف عليه بلا استقباح لانه اذا اكد
بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل
بالتاكيد فيحصل له نوع استقلال هذا لكن بقي البحث في حواشي حاشية الشريف للشرح للطالع
وكذا اذا وقع الفصل لحصل طول الكلام وطول الكلام قد تغني عما هو الواجب
فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امراة فحذف تاء التانيث من الفاعل لما حضرت
والحافظو عورة بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظون فانها قائم مما ليس بواجب اولى
او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخي الا نفسه او بضمير ان يقدر له الخبر بدلالة ما عليه
ان الكلام كون اخي مرفوعا اللهم الا ان يقال للضمير ان المخففة الملغاة عن العمل على ما هو
الاغلب لفوات الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف
عطف جملة اي لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف فيه وان كان
من قبيل عطف الجملة على الاصح لكن ليس عطف على جملة اي لا املك على ما انه
اليه هذا هو المتبادر من قوله على جملة اي لا املك لكن الظاهر من كلام النحوي التقدير الخبر

في الوجه الثالث وتعرض له في موضعين اي في هذا الوجه وفي رابع رابع وجوه
النصب السابق سيأتي ان يذهب الشارح الى الظاهر من انه من قبيل عطف المفرد
الثاني ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا
مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف ويفرق هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون انثى هنا
معطوفا على شيء وفيه اي في الوجه الثاني وجه ايضا الا ان الوجهان الاولان مع الخامس
وهو ان يكون فاعلا للفعل المحذوف ولو كان بدله قولهم قوله الثاني الخ او الواو للحال
عطف على قوله والواو للعطف وجعل الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا
لكان اوفق لما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا لانه اما عطف
على نفس المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف على اسم ان اي على محله المنصوب المعتبر
بعد دخول ان عليه او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه
عن باقي وجوه النصب او قدمه عليها لكان اولى كما لا يخفى او بضمير ان للشدة ويقدر له الخبر
اي وان انثى لا املك الا نفسي ليكون عطف جملة على جملة لا لا املك الرابع ان يكون مجرورا
والواو للقسم بفتح الحاء وحق انثى هذا انصوبه للمعنى لان فيه فسادا مقدرا والواو للعطف
وهو على وجوه ايضا لانه اما العطف اي على الضمير المجرور او على الياء المحذوف من رب اجتنبه
بالكسر اي ورب انثى او العطف على الضمير المجرور في نفسي كذا في المغني في هذا
القول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في رب او في نفسي ضعف يعلم في موضعه فانهم قالوا
ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد

اخى نسخة صح
وضبطه صح

الا كما في الآية المذكورة لان المجرور منفصل بالجار بأشد اتصال فالعطف على الضمير المجرور
يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد به وما كتبه بالمرفوع
المتصل خلاف القياس او العطف نفسي المحذوف على نفس المذكور حملا على حذف المضاف اي
ونفس انثى ونحو وابقاء بالجر يعطف على قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى واسئل القرية بالنصب اي
اهل القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول كقوله اي الشاعر وهو ابو داود اكل
امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار الهمزة في اكل امرء
للاستفهام الانكاري وكل نصب على انه مفعول اول لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور
ونوقد بضم الدال اصله تتوقد بحذف احدى التائين وانما قال على وجه لان فيه
وجها اخر وهو انها مجرورة معطوفة على امرئ الاول فجملة الوجوه المذكورة في انثى
ثمانية عشر هكذا في النسخ التي رأيتها والظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة الوجوه
المذكورة الاربعة واحد عشر كذا اعراب هذه الآية في كتب التفاسير بعضه صريحا
وبعضه تلويحا اي اشارة والله بكل شيء عالم بحقيقة اي بحقيقة الاعراب
المذكور ولما فرغ من اعراب الآية الكريمة شرع في اعراب البيت فقال واما البيت فلقوله
اي الطالب من طلب المجد فليكن كعلي ثبت الالف وهو تشبيه اعرابه من اسم موصول
بمعنى الذي للعاقل غالبا وعلى عكس ما ذكر في الطالب للابتدائية طلب صلته ويجيء لك
زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو عار عن معنى الخ

ط ومن ماهي

كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة
فلا خلاف بينهما في الحقيقة ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او مشابهته للشرط فالواقع
خبرا من الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة بان يكون ذلك المبتدا موصولا
او نكرة لابهامهما ككلمات الشرط والصلة او الصفة فعلا ككلمات الشرط الحقيقي الشرطية او ظرفا فلتعلقه
بالفعل على الاصح فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وهذا دليل على انه لا بد من كلمات الشرط
وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور فيجري ذلك للمشابهة لا يكون مشتملا
على معنى الشرط بل اذ لم يوجد مانع عنه وهو ليت ولعل بل جميع نواسخ الابتداء غير ان
وان على راي صاحب العباب شرح اللباب اذا تقرر هذا فنقول قوله فما فليكن خبر المبتدا
الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لان المبتدا (اذ كان) اسم موصول وصلته فعل فكما كان المبتدا كذلك
جاز دخول الفاء في خبره كما يجيء بعد هذا او على ابدلا وفا وانما كان في فليكن بناء على ان
للصانع مأخوذ من كان والمشتق متضمن لما اشتق منه فان قلت للطالب ان يقول وكان في فليكن
اما تامة او ناقصة فلم يقل كذلك قلت بناء على ان التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر
فيما بين المعربين بالنسبة الى كان دون غيره فجاز قبل ماهيته تاويله بلفظة بالتاء
قلنا ازيد التاء في امثاله ليفيد وحدة الالفاظ ان كانت لفظة كان ناقصة فكملة
خبره اي فليكن الطالب للمجد مما نما العلي وان كانت تامة فكملة حال من اسم كان ولو قال
حال من فاعل كان لكان اولى او صفة لمصدر محذوف اي كونا كائنا مما على انما قرر
الشارح فالمستقيم المعنى يطلب فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد الى علي فيه نظر لان

الالف صح

رجوعه الى علي المستقيم على تقدير كون الجملة خبر كان بعد الخبر فالاولى ان يقول عائد الى
علي او الى الطالب الاول نصب على انه مفعول يهب ومحل الجملة الفعلية اما نصب على انه
خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال من علي او محلها رفع على انه خبر مبتدا محذوف
اي هو اي علي كرم الله وجهه يهب الالف ولو قال على يهب الالف (لكان) اولى لئلا يلزم رجوع
ضمير يهب الى الضمير اعني هو واصله حذف موصولها اي كعلي الذي يهب الالف والصلة
مع الموصول في محل الجر لكونها صفة علي او جملة مستانفة وعلى هذين الوجهين
الاخيرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب لان الجملة التي وقعت صلة او مستانفة
من الجمل السبع التي لا محل لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن سوال
مقدر واسم راتبه يعني لما قال فليكن كعلي كانه قال قائل ما شانه اي امره وحاله فاجاب (بقوله)
بقوله يهب الالف وهو يبتسم الواو في وهو للحال وهو مرفوع المحل على الابتدائية
ويبتسم خبره والجملة الاسمية اعني المبتدا مع خبره في محل النصب بالحالية وهذا القدر
كاف من الاقوال والله اعلم بحقائق الاحوال وقد حان اي قرب وقت الشروع
الى اعراب هكذا وجدت النسخ لكن المشهور تعدية الشروع بفي دون الى ديباجة
الكتاب بال المصباح بعون الله العزيز الوهاب لكن لابد البعد الفراق ومنه قولهم لا بد من
كذا لكانه قيل لا فراق منه لنا اولا من بيان امور اربعة كائنة في حسب بفي الطالب
الامر لطالبي النحو قوله على قرائه متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية مصدر قرا الامر الاول
كل من تلك الامور الاربعة في اثبات وجوب قرائته بيانه اي بيان ذلك الاثبات انه قرائة النحو

واجبة لانها تتوقف عليها الواجب وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فقراءته واجبة اما
بيان الصغرى اي المقدمة الاولى وهو قوله انها يتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب
بلا شبهة اي توحيد الحامل النافع في الآخرة والاولى موقوف على تصديق النبي للموقوف على صحة
تصديق على معرفة اعجاز نظم القران الموقوفة تلك المعرفة على علم النحو فالموقوف على الموقوف
على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسايط الثلث واما
بيان الكبرى اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصوليين
اي اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المطلوب وهو
وجوب قراءة النحو الخ عن عبد الله بن المبارك انه قال مات ابي وخلف لي ستين الف درهم
فانفقت منه ثلثين الف درهم في تعلم الفقه وثلثين الفا في تعلم النحو والادب وليت
الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم والادب فان النصارى كفروا بتحريف حرف واحد
من كتاب الله تعالى وجود في الانجيل مكتوب اني انا الله ولدت عيسى من بتول اي بتول اي منقطعة
عن الازواج بتشديد اللام ولدت فقراءه بتخفيفها فكفروا الثاني من تلك الامور الاربعة في تعريفه
اي تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله وهو ان يقال علم
بقوانين اي علم بالقضايا الكلية التي يتعرف احكام جزئيات موضوعها منها يعرف بها اي النحو
بتلك القوانين احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانم اي وعدمه
فعلم من تعريف موضوعه اي موضوع النحو وهو اي موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم
عن اعراضه الذاتية وهنا التراكيب العربية اي الجمل الواقعة في التراكيب العربية فان

البيان الاول على علم النحو

الاعراب والبناء والانم اي وعدمه وغير ذلك احوال لتلك الكلم لنفس التراكيب يرشدك
اليه قوله كقولك هذا الكلام معرب او مبني واعراضها الذاتية احوالها العارضة لها
من حيث هي هي اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او بواسطة امر يساويه
لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق للموضوع
لذاته بان يكون منشاؤه الذات او لجزئه المساوي له او للخارج المساوي له في الصدق
او في الوجود الاول كالمتكلم للانسان فان لكل جزء من جزئياته دخل فيه والثاني كالادراك
الامور الغريبة لجزئه الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع كاللون
للجسم بالسطح المباين له في الصدق والمساوي له في الوجود هذا فانه ينفعك في مواضع اخر
شتى ومسائله اي مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كلماتها
الواقعة فيها كقولك هذا الكلام معرب او مبني وبهذا اندفع ما قيل من ان المثال
لا يطابق الممثل او غير ذلك من انه منصرف او غير منصرف ونحوها وبه وعليهما
مسائل العلم هي القضايا التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها
بالبرهان والحمل الذي ذكره هو مغني البحث لا المسألة ولعل عبارة الكتاب في البحث و
والاعراض الذاتية اراد ان يبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض الذاتية بقوله
وعوارضها الذاتية الخ ثم ينبغي ان يقول البحث حمل هذه الاحوال على والمراد من الحمل الاثبات
وما وقع من المسائل على صورة الشرطية او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة
اما الشرطية فبان ثبات التالي هذا ملزوم لذلك في المتصلة او معاند له في المنفصلة
واما السالبة فان بعض فيها سلب المحمول فيكون موجبة محمولها سلب والامر الثالث

في الاصل

لتركيب

من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطأ في التكلم

اي في اللغة العربية حتى يكون ذريعة اي وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة

الى معرفة دقايق القرآن ويكون هو وسيلة الى تصديق النبي عليه افضل الصلوة

والتحية واكمل الرضوان في نظم الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضا ويكون

هو اي تصديق النبي وسيلة الى توحيد الواجب الذي هو رازق الانس والجان الانس

بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر وسكون النون وانسي بفتحتين اناسي والجان ابو الجن

لذا في الصحاح كما مر في الامر الاول ولا علينا ان نبين شرف النحو ومرتبته اقتداء البعض

المحققين فنقول شرف العلم اما بشرف المعلوم منه كالعلم والطبيب براهنة القاطعة كعلم الهند

سية واما لفوايده الاخلاق والعاجلة كعلم الفقه والايمان فحصل لصاحبه كالعلم الاخلاق

والنحو جامع لاكثرها فان كلام الله تعالى وكلام رسوله عمر الدالين على ذاته تعالى وصفاته تعالى

وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما يمكن على علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة

والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع من تلك الامور الاربعة

في بيان واضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدؤلي الدئلي بضم الدال وكسر الهمزة

اسم قبيلة وقيل اسم الجد ابي الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه ينسب

ابو الاسود لكن اذا نسب تفتح ثانيه فيقال دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قاريا يقرأ

ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله

وجهه [illegible] فقال امير المؤمنين هذا الخلاف لخالطة الروم والعجم وكثرة ابناء المولدين ففيخ اللام

وهو الذ

رسوله

وهو الذين ولد في العجم وبالعكس فينا اي ولكثرة المولدين فيما

بينا وقال علي رضي الله عنه تعليما له اقسام الكلمة ثلثة اسم

وفعل وحرف والاسم ما انبأ اي خبر واشعر عن المسمى

اي عن الذات الذي وضع له الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل

ما انبأ عن حركة المسمى اي عن احواله التي تنسب اليه من الضرب وا

الموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر و

الحرف اوجد معنى في غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي معنى

غير مستقل بنفسه اي لا يتحصل ولا يتعقل بنفسه بل مع ملا

حظة الغير مثلا في معنى قولنا زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة

التي لا يتعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد فيكون ذكر المتعلق

شرطا في دلالة الحرف على معناه كلمات الاسم كذو وغيره من الاسماء اللازمة

الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق

وانما ذكر المتعلق ليحصل الغاية اي الغرض من وضعه وهو

جعله صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على معنى مشروطة بذكر

المتعلق صح

متعلقة فاعلى ذلك وانما يحضر في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى
في غيره عائد الى معنى وفي غيره متعلق بمحذوف في محل الجر على
انه صفة معنى اى معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره
في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه اى ما دل على معنى
حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار قيمتها
في نفسها كذا اى لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقربها
من المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول
لكونه غير مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات
لكونه محتاجا الى تحريك العضوين اى الشفتين وما سواه فرع عليه
اى وما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق على سبيل
التشبيه في التقريب فان للمرفوعات الخمسة اعنى المبتدء والخبر وخبر ان
واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس ملحقات الفاعل
من جهة ان يكون مسندا اليه وجزءا ثانيا من [illegible] الجملة كالفاعل او مشبها

بالمشبهة

بالمشبهة بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ
قد يكون واحد فصاعدا الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف
فاعطي له المتعال وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات
السبعة اعنى الحال والتميز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم
ان واسم لا لنفي الجنس وخبرها ولا بمعنى ليس ملحقات بالمفعول
في حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع او من حيث
التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي الجنس قالوا انهما مشبهتان
بالمفعول لان اخبارها اذا كانت مشبهة بالفاعل كان [illegible] اسماؤهما
مشبهتين بالمفعول وفيه لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اى الجر
الاصلي للمضاف اليه اى بالحروف الجارة او بالاضافة المعنوية لانه
بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى
كما في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسط بين المرفوع
والمنصوب لكونه من وسط الحنك فنايا لمسلك التوافق وما سواه
كالمجرور بحرف الجر الزائد في المبتداء نحو بحسبك درهم او في الفاعل نحو

نحو بالله او في المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اى لا تلقوا انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية
نحو ضارب زيد وحسن الوجه لا يكون مجرورا في اللفظ منصوبا او مرفوعا
او في التقدير فهي فرع عليه وملحق بالمجرور الاصلي وقال علي كرم الله وجهه
بعد هذا المقال لابى الاسود اى خاطبه فان القول يستعمل بحروف
متعددة على معاني متعددة يقال قال به اى حكم به وقال عنه اى روى عنه
وقال له اى خاطبه وقال عليه اى افترى عليه وقال فيه اى اجتهد فيه
انح هذا اى اقصد هذا المذكور واحرف همتك اليه فلهذا اى فلقول
على رضه انح هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظه الشريف وقيل سموه النحو
لان النحو هو الطريق والقصد في هذا العلم يعرف الوصول الى المعا
صد بايراد الطريق هنا كثير من الالفاظ وتيسر قصدها بذلك العلم
ونقل في بعض الكتب هذه القصة هكذا روى عن ابى الاسود الدؤلي
استاذ الحسن والحسين رضي الله انه قال دخلت على امير المؤمنين
علي فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال
انى سمعت في بلدكم لحنا اى خطاء في الاعراب فاردت ان اضع كتابا

في اصول

في اصول العربية ثم اتيت بعد ذلك فالقى الى صحيفة فيها بسم الله
الرحمن الرحيم ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن
المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس
باسم ولا فعل وقال انح هذا وتتبعه وزد فيه ما وقع قال ابو
الاسود فجمعت اشياء وعرضها عليه وكان في ذلك حروف النصب
ولم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بل هي
منها فزدها وحكى ان امرءة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضه
فقالت ان ابي مات وترك لي مالا بفتح ان ما ما استقبح معاوية
ذلك فبلغ الخبر عليا رضه فرسم لابى الاسود بوضع النحو فوضع ابو
الاسود اولا باب ان وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود رجلا
يقرء ان الله برئ من المشركين ورسوله بجر رسوله وصنف
بابى العطف والنعت ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن
السماء وافتحت فاها فصنفت بابى التعجب والاستفهام و
اخذ منه النحو ابناؤه و[illegible] منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي

وابو عمرو بن العلاء واخذ خليل بن احمد من عيسى الثقفى و
اخذ من الخليل سيبويه على ابن حمزة الكساى اخذ من ابى
عمرو بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائى
واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانبارى كلهم
كوفى وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب واخذ منه صالح
الجرمى وبكر الاذنى ومنها محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو
اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم
ابو على النحو وابو سعيد السرافى وعلى الزمانى ومنها ابو الفارسى
ومنه ابو الفتح ابن جنى ومنه عبد القاهر الجرجانى كلهم بصرى
ثم قيل لم يات بعلى فى عبارة اى بعده وانتهى وهذا المقول
عنه هذا الذى فعل عن على رض هذا مبتدا خبره قوله
اصل علم النحو استنبط عنه العلماء والراسخون والفضلا
الكاملون على ما فصلنا المبهم الذى كتبنا بالكثرة مفعول
استنبط واستخرج منه ايجانا طويلة متهلة ليتعلم العلم

ويشتر

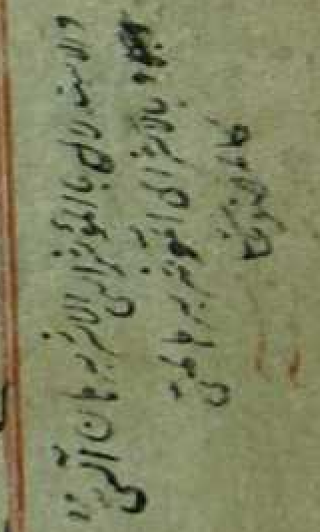
خطبة النكاح

لله محمود ورسوله محمد والناكح راغب والمنكوح مرغوب والمهر علما تراضيا اللهم اجعل
بينهما الفة وقرارا ولا تجعل بينهما نفرة وفرارا برحمتك يا ارحم الراحمين

ويشتر الى نعمهم وبعد هذا المرصود اى المترقب
لابد من الشروح اى المقصود بسم الله
الرحمن الرحيم قال المصنف

العرف بين الكتاب والكتاب ان الباب يستعمل فى مقصد فى نوع واحد والكتاب فى انواع المقصد

قال المص اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط قيل لما اختلفوا
في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم حرف قال الشارح اما كلمة ليتناول
كلا المذهبين ويخدشه ما في شرح الضوء من ان النحاة بعد اتفاقهم في انها حرف
اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائم مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب
الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى
فلذلك اى لكونها متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما اكثريا
لا كليا اى ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثري
اذ قد يحذف منه اى من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو
قولهم اما القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني
المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة
بمعنى الشرط وكل متضمنة بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من اول الشكل الاول
ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال
بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق
الاول واما الثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت
للتضمن فنقول المدعى انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت
الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فيكون متضمنة له وهذا كما يقال ليس في الارض
والسماء آلهة غير الله ولذلك لم يفسدا معناه لو كان فيهما آلهة لفسدتا لكن التالي



التالي منتف وهكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى
استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا هكذا قال بعض المحققين ويرد عليه ان
كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين
تتضمنان معنى الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الكافي في شرح اللباب وانما
قلنا انها متضمنة بمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول
بعد حمد الله مهما اسم متضمن بمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او يحدث
وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه وفاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية
مبتداؤها مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها
الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل انه مبتدا لا خبر له معناه مهما يقع او يحدث كائنا
من شيء فاقول وهذا اقطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها فالفرق
فحذف مهما يكن من شيء دوما للاختصار والمفهوم من بعض الكتب ان المحذوف مع الجملة
الفعلية وحدها اى بغير حذف مهما واما مقلوب من مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقامه
بضم الميم في الاكثر ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال
اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا
مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقل بالجزم قلت هذا
اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل
فيما بعده فيأول بجعله خبر مبتدا محذوف اى فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع

الجزاء مضارعا بل جملة اسمية فان قلت كيف جئ بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو
جعل جزاء لكان جزمه كافيا في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا
الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الحروف الاربعة اى السين وسوف
وان وما يجوز الفاء وتركه اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت
كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما
في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء
مع الجزم قلنا يؤثر الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى
الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء
الى الجواب المذكور في المتن اعني مقول القول وهو فان الولد الاعز الظاهر
ان يقال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت بكراهتهم ان يوالى
بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الضوء وان شئت تحقيق عبارته
فاستمع ما نتلو عليك فنقول قوله يوالى بفتح اللام فعل مجهول والقائم مقام فاعله
مصدره اى بكراهتهم ان يقع الموالاة على ما نقل الزجاجي عن سيبويه من انه اجاز
قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل اى قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز
ان يكون القائم مقام فاعله بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو
اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا وهو محال كذا قالوا ولكن
يرد عليه انه لو لزمه الظرفية لما جر ورفع وقد وقع لكن بين ايديهم ونقطع بينكم على

قراءة من رفع وظهر لك من هذا وجه آخر وهو كون بين فاعل يوالى وقيل ان
بين زائد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالى او تمييز قيد به اذ لا موالاة
في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله اما كلمة فيها معنى
الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف
نفي اى هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين
وهذا انما ذكرهوا ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين
لان وصفها اتباع شيء شيئا ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه لانه في صدد
الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول
بعد الفراغ عن هذا القول الخاص اعني الحمد هكذا من ان الولد الاعز آه فصار
اما بعد حمد الله آه واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة
كاما الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهى
اى المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان ما ان للشرط وما زائدة للتاكيد في معنى
الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم
فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما امتيازها عن
اما المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت كما فان يليها الاسم
كما يليه الفعل دائما هكذا قيل واما الفرق بين ما تين اعني المفردة والمركبة
من لان كنت آه فبدخول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل فيكونه

للتفصيل في المفردة او للتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها
والاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة من لان لانها
اى اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة للتخفيف متعلق
بتحذف مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى
ومثال الثاني كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اى لان المساجد
وقوله على ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام لان
المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا او هو اشارة الى
دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد له من متعلق يتعلق به
ولا متعلق له ههنا لانه اول الآية فاجاب بقوله على ان اللام آه فان قيل ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء في عامله قلنا ان اللام التعليلية
وما يتضمن معناه يجوز دخول الفاء في متعلقها المتاخرة لكون المتقدم في معنى
الشرط والسبب للمتاخرة كما ذكر في الكشاف في تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا
فاضمر كان من ان كنت اى حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزائدة
باخر ان عوضا عنه اى عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبه اياه ونقل
الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم
يتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اتى بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل
اعني انت فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت

كنت متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية
الا انها مع اللام كان الشرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما
ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين
فان [illegible] المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون
للمجازاة ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان تضل احديهما بالفتح اذا عرفت
هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحقق اتفاقا
واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهبت
الى التضمن شرذمة بكسرة الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع الشرذام اى
طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف
وقد صحح هذا بكسر الزاي وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها
للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا
المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى
اختلاف الى قوله مائل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان الاولى متضمنة
للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق
المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة مائل الى مذهب
الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوه بقوله وفي الاولى
اختلاف آه ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا

لاحقيقيا اى فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز يعنى انما قلنا
يمكن ان يكون آه لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب باما حيث قال فى الكافية
حروف الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على
انه خبر يكون التى اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشرى باما حيث قال
فى المفصل بعد عدة فصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف
حرفا الشرط وهما ان ولو اما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى المفردة بالنصب
المتضمنة للشرط لا الثانية فحى اى حين ان يكون مراد ابن الحاجب اما الثانية
ومراد الزمخشرى اما الاولى لا نزاع بينهما فى الحقيقة بل فى اللفظ اى بل وقع
النزاع الظاهرى فى لفظ اما حيث قال ان اما حرف شرط وقال الآخر ان اما
متضمنة للشرط فهو نزاع لفظى لا نزاع بينهما فى الحقيقة لان كل واحد منهما
لا ينكر قول الآخر اذا عرض مراده من فليتأمل هذا المقام او فى هذا المقام
على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اى فليتأمل المتأمل فى هذا
المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمى من زاد يزيد اى لا زيادة على التقرير
المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما واقسامه شرع فى تحقيق استعمال اما
المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال المفردة على وجهين لانه اما يستعمل لتفصيل
ما اجمله المتكلم نحو انا اودّ اى احبّ واقلى اى ابغض اما من اوده فالعالم
واما من اقليه فالجاهل او نحو جاءنى القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما

لا

واما بشر فاعرضت عنه وهذا الاستعمال استعمال على طريق الاستيناف ومعنى اى
الاستيناف فى عرف النحاة ما وقع جوابا للسؤال يعنى لما قال المتكلم جاءنى القوم
فكان قائلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيد آه او يستعمل فى اوايل
الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه ما يأتى فى اوايل الكتب كقول
المص اما بعد حمد الله ذى الانعام وان اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلو
عليك من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل فى جميع موارده
الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءنى القوم اما العلماء فكذا واما
السفهاء فكذا وقد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة الاهتمام
بشان المذكور بعد اما فيما سيق له الكلام كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ
وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاول هو ذم الزايغين وقد يكون
تفصيلا لمتعدد فى الذهن فح قد سبقه ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تعالى ان
الله لا يستحى ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق
من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه
كقولهم فى صدور الكتب والرسايل اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان
تفصيل المجمل واختيار جمل او جملة مخصوصة مما فى الذهن يدل على زيادة الاعتناء
بشان المذكور بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا على
ان اما موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مناف له

حيث جعل الاستعمال الثاني قسيما لاستعمالها للتفصيل قلنا لامنافاة بينهما لانه انما
جعله قسيما لاستعمالها لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا مطلق التفصيل وهو قسم مخصوص
من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت آنفا فالاستعمالان قسمان كما ذكره
الشارح فلما اقيم اما هو لفظة مهما في محل الرفع صفة لاما واشارة الى المفرد اى
لما اقيم المفردة مقام بضم الميم مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي
المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى واعرف كما اشرنا اليه
مهما يكن تضمنت هي معنى الابتداء والشرط اللذين في مهما يكن لان مهما يكون مبتداء
ويتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضي ان تدخل اما على الاسم لان اما
لما لم يصح وقوعها مبتداء لكونها حرفا وجب ان يدخل على ما يقع مبتداء بحسب نوعه
وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه وهو الاسم اذ
لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون مفعولا به نحو
قوله تعالى واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر
والفاء لما زحلقت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد يكون ظرفا
نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي ان يدخل على الاسم دون على المبتداء
وبالنظر الى الثاني يقتضي ان يدخل هي على الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل
فالاتيان بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء الاول ولم يعل بالقلب والحذف
لئلا يلتبس بالجمع فانه يبقى في مقتضين كمصطفين ولا عبرة لحركة الآخر مشكل

مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دايما فان قيل
فلم دعوا اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم
قضوا ثانيا حق ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخال الفاء في جوابه ولم يعكس
قلنا لان الابتدائية في مهما اقدم فيه من الشرطية لكونه مبتداء بنفسه بخلاف كونه
شرطا فانه ليس بذاتي له بل بحسب تضمنه معنى ان الشرطية ويلزم الفاء في جوابه
اكثريا قضاء لحق ما كان وثبت فكان الفاء وقع خبرا عن نقصان وقع من عدم
اداء ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول على الفعل وفي هذا التركيب بحث
وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من قضيته حقا اديته صفة القاضي فلا يكون
فعلا لفاعل الفعل المعلل وسيجيء انه من جملة الشروط الثلاثة لنصب المفعول له وانما
قال وابقاء له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذي
جعل عوضا عنه ادخل على جوابه الذي هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالي بين
حرفي الشرط والجزاء كما مر وما وقع من نحو قوله تعالى واما ان كان من اصحاب اليمين
الآية بالنصب في المشهور اى اذكر الآية او اقرأها او اتمها وكذا قولهم الحديث
وقيل يجوز الرفع بتقدير الآية مقررة والجر بتقدير الى آخر الآية وقولهم بالجر
اما ذهب ففعل ماض على التوصيف لا على الاضافة كما توهم ما قول باما المتوفى
اى الشخص المتوفى في الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين ان
ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظي لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا

وكذا البيت والقصة الخ

نحو ضرب ثلاثی فليس بشیء اذ کل اسناد لفظیا کان او معنویا یختص بالاسم لان
المخبر عنه فی ضرب ثلاثی لفظه وهو اسم لا یدل علی الحدث سماه ضرب الدال علی الحدث
والزمان فعلی هذا ینبغی ان یقول الش رح بدل قوله واما لفظ ذهب وبان
یراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذکره بمعزل عن التحقیق الایری الی قوله فالمتوف
واللفظ اسمان والمراد بقولنا یلیها الاسم ان یلیها لفظا او تقدیرا فی الصورتین
المذکورتین وان لم یلیها بیاء واحدة الاسم لفظا لکن یلیها بیائین تقدیرا کما
تری **وبعد** ظرف من الظروف المکانیة لانه من قبیل الجهات الست التی وضعت
للمکان قال فی شرح الضوء وفیه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من ظروف الزمان
التی لا تتمکن ولو کان فی الاصل من الجهات الست لبینوه سیما صاحب الصحاح
انتهی لکن استعیر ههنا ای جعل عاریة واستعمل مجازا للزمان لکونه مضافا الی الزمان
اذ تقدیره بعد زمن بفتحتین بمعنی الزمان الفراغ من حمد الله وکذا قولنا جئت
بعد الظهر او بعد العصر استعیرت لفظ بعد فیهما للزمان فحال الجهات الست ای
امرها ثلثة لانها لا تخ اما ان استعملت مضافة الی شیء نحو جئت بعد زید او قبل زید
وکذا باقی الجهات الست نحو جئت فوق زید او تحته او امامه وقدامه او وراءه
وخلفه او استعملت مقطوعة عنها ای عن الاضافة فالاول معرب منصوب علی الظرفیة
ای ینتصب بتقدیر فی علی ان یکون مفعولا فیه ان لم یلیها العوامل المقتضیة خلاف
النصب علی الظرفیة وان یلیها العوامل المذکورة کانت الجهات الست علی ما

علی ما یقتضیه العامل سواء کان ذلک العامل لفظیا کمن فی نحو فعلت من قبل فعلک
او معنویا کالابتدائیة فی نحو امامک خیر من وراءک برفع امام واما نحو قولنا
السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبیل الاول ای التی لم یلیها العوامل المقتضیة
خلاف النصب علی الظرفیة لان الخبر هو الجملة الظرفیة ای الظرف مع فاعله
المنتقل الیه من عامله المقدر لا الظرف وحده فالذی یلی الظرف اعنی الفوق
فی مثالنا هو العامل المقدر اعنی حصل اذ التقدیر السماء حصل فوقنا لا الابتدائیة
وانما الذی یلیه الابتدائیة ویجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفیة التی وقعت خبرا
للمبتداء لانها ای الجهات الست من قبیل ما استعمل اسما معربا بانه مرفوعا مبتداء
نحو یمینک اشرف من یسارک ومنصوبا مفعولا به نحو عرف زید تحتک ومجرورا بالجر
نحو جئتک من یسارک واستعمل ظرفا منصوبا بتقدیر فی علی الظرفیة ولا یلزم الظرفیة
دایما قال فی شروح اللباب الظرف کلاهما ای الزمان والمکان منقسم الی قسمین
متصرف وغیر متصرف فالمتصرف ما لا یلزم الظرفیة بل استعمل اسما وظرفا وهو
ای ما استعمل اسما وظرفا ما یجوز ان یعقب علیه العوامل مع ظهور آثارها المختلفة
من الحرکات الثلث کالیوم والحین یقال هذا حین ورایت حینا ومررت
عجبت من حین فاللفظ الذی یظهر علیه تلک الآثار المختلفة یسمی اسما لانه اسم
الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف ما کان منصوبا بتقدیر فی فالاسم ههنا
مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسما وظرفا وغیر المتصرف

مطلب اشتمال ان علی الظرف اما الظرف



مالزم الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومن لفظ مع عند الجمهور وسوى وسوآء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات بين وبكرا وسحر وسحيرا وضحى وضحوة وعشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحا و نهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية وعتمة ليلتك ومساءك وصباحك وليلك ونهارك وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة ومثله دون فانه يجر بمن وبغى نادرا فاعلم ذلك فانه من المهمات التي يجب حفظها فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والست اى الجهات الست التي استعملت منقطعة عن الاضافة لايخ اما ان يكون المضاف اليه منويا اى ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا في مختار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها مانسى وما سقط في منازل المرتحلين من رذال امتعتهم وقرئ بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبنى على الضم نحو جئتك من قبل او بعد وانما بنى على الحركة فرقا بين البناء الاصلى والعارضى ولم يعكس مع حصول الفرق به لان الحركة فرع متاخر عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء اللازم فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع وبنى على الضم دون الفتح والكسر جبرا للمحذوف منها اى من الجهات الست وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثانى اى ماحذف عنه المضاف اليه نسيا منسيا معرب كساير الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء

بالماء الفرات يقال ساغ الشراب يسوغ سوغا اى سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام او الشراب في الحلق ان قيل ما وجه اكاد ههنا والكون قد مضى قبل قلنا هذا حكاية حال والاقال كنت كدت والفرات العذب والثعلبى يروى البيت من ابى عمرو بالماء الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد ههنا وقصة هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث لا يجرى شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينوه ولذلك اعربه بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظ كان في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اى لشبهها الحرف في الاحتياج الى المحذوف نية بلا تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثانى فانها اى الجهات الست ح اى على تقدير كون المضاف اليه محذوفا منها حذفا منسيا جعلت اسما براسها من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبهن الحرف فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما نكرة فتنون كساير النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبل او قبلا يكون وقوع المجئ قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة

٢٠

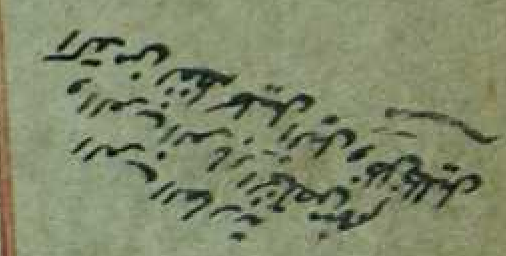
اعراب البيت الفاء للعطف على ما قبله وساغ فعل والشراب فاعله ولى جار ومجرور متعلق به والواو للحال وكان من الافعال الناقصة والتاء اسمه وقبلا منصوب على الظرفية او الحالية اكاد من الافعال المقاربة واسمه مستتر فيه اى انا واغص فعل مضارع فاعله مستتر فيه اى انا وبالماء جار ومجرور متعلق به والفرات صفة وموصوف مع متعلقه والجملة اعنى اغص وجزءه جزء لكاد وكاد مع اسمه وخبره وقعت حالا من ضمير المتكلم المجرور باللام المتعلق بساغ والعامل فيها ساغ

المتقومة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فههنا اي في قوله اما بعد حمد
الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف
لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منسيا
بحيث يكون مستعملا منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى الحمد والعامل فيه
اي في نصب بعد اما في محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم
فقط الفعل وهو يكن ورايحة الفعل كاف في عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله
اي في عمل العامل في الظرف وانما كفى لان في الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل
فيه رايحة الفعل وعليه راى صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما وعند سيبويه
وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة واعلم ان القوم
اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم
ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله
كان اولا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا
وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ماله صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني
هذا هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء
ان ما قاله مذهب رابع غيرها وقد ساعده البعض من شراح الكتب في العامل
في نصب بعد ههنا على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف وتقديرهما تذكر
بعد حمد الله فان الوالوالا عز آه وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء

الفاء اعني اردت هذا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل اما عند وجود اردت
ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو عمل اما يلزم
ترجيح الضعيف على القوي وانه باطل فاشار الى جوابه بقوله لا اردت لان ان تقطع
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر كل كلام
حمد هو اي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا
سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل
او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظاهر ويقتضي ايضا
محمودا به غيرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح
المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر فكيف يصح قولهم الحمد لله
على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه وشجاعته وعلى علمه
وكرمه وحمدت اللؤلؤة على صفائها مع ان المحمود في هذه الامثلة غير اختياري لان
صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا الباقي غير اختياري
اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كانت مفاخر نفسه او ابائه
وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا اولا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة
فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب
اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في لباب التفسير ان الحمد يختص
بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق

والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات
اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على
جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة الافعال
اختيارية لا بناءها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل
فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبداء لافعال اختيارية
والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل واما عن
المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن
متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وان
الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبداء القاء النفس في الحروب والمهالك
وعلى نفس الالقاء فيها فيحمد على الثاني بلا تاويل وعلى الاول بتاويل دلالتها على الافعال
الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد
يكون نفسه اختياريا كذلك ان يكون طريقه او سبب تحصيله اختياريا كما في العلم
وان يكون ثمراته وآثاره اختياريا كما في الكرم (بجود) والشجاعة واما عن المثال الثالث
فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه هو غاية
التلخيص في هذا المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام وهو مجرور لكونه مضافا
اليه الله وهو اى لفظة الله علم بفتحتين لذات الواجب الوجود تعالى وتقدس
اى تطهر عن دنس الشرك واضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل

بجود



لبعد ومضاف اليه

والفاعل اى فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد حمدي الله بالنصب
فحذف الفاعل وهو ياء التكلم لدلالة المقام عليه وهو ظ فاضيف المصدر
الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف
الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا والثاني ان يضاف
الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب
زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد لان المصدر بان بمنزلة المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو
ارجو ان يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج وان يخرج خبر له على ترتيب اللف
فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر في منزلته في العمل
وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني
زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي
هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصولة وما في حيز الموصول لا يتقدم على
الموصول هذا واما تخصيصه بان مع الفعل دون ما المصدرية فلكون ان
عريقا في المصدرية والثالث من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما
يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب زيد بضم الضاد
اشار به الى ان المصدر هنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام
فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب

اللص الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان قيل
لم حذف ولم يضم قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام
به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه لما قام
به باعتبار العقل والوضع اذا ال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال
بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل وضعى لانه انما وضعه ليكون مسندا مصدره الى
شيء بعده ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو
اضماره لاقتضائه له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان
كان طلبهما له ليس بوضعى بل عقلى لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو تستحب
تبريد الصلوة اى تاخير صلوة الظهر في فصل الصيف اى تبريد المصلى اياها سواء
كان يصلى وحده او بجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم
اى صلوها اذا اسكنت شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر في تبريد كل بقعة
سكون شدة حرها وهو يختلف بحسب البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد
وهو ان يضاف الى الفاعل نحو حبتت بعود ماب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية
مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول فح يكون
اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر
الجغمينى چغمين بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء افضاله
وقال شريف الدين الجرجانى هذا لقبه واسمه على وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة

قصبة من ولاية استراباد وقد ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفى
ببلدة شيراز في سادس ربيع الآخر سنة ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض
ممن تصدى لتحشية شرح مفتاحه في شرحه اى الجغمينى كفاء مصدر من كفاه اى
جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة
في امثاله انه نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه حمدا كفاء
افضاله اى مكافى افضاله بمعنى احمد حمدا مجازى احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا
بنزع الخافض اى حمدا لكفاء افضاله وقد يقال الكفاء الكفو اى المثل فهو نصب
اما على الحال من الفاعل الظرف المستقر اعنى لله او من مبتداء على راى او على
المصدرية اى مماثلا لافضاله او مثل افضاله ولما كان وجه الاول احسن
من هذا المقول لان الحمد مثل افضاله تع لم يتعرض اليه الشريف ره قوله وكونه
تعليل مقدم لقوله جاز اى لكون المصدر اعنى كفاء مضافا الى معموله وبمعنى اسم
الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه وهو افضاله معرفة بسبب
اضافته الى الضمير الذى هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر على ثلثة
اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة بالجر فح يرفع فاعله
وينصب مفعوله كالفعل اى كفعله ان كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين
زيد عمرا اى من ان ضرب زيد عمرا وهذه الحالة اى عراؤه عنهما اقوى احواله
الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون والشبه بفتحتين لغتان بمعنى

كذا في مختار الصحاح الفصل بالنصب على انه مفعول شبح لانه نكرة كالفعل
اى كما ان الفعل نكرة بمعنى انه خبر شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم
على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كما مر
وهذا اضعف من الاول اى ضعيف منه لانه معرفة اى ان كان مضافا
الى المعرفة ولو زاد عليه قوله او قريب منها يشمل ما اذا كان مضافا الى النكرة
لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف
واللام فبهذه الحيثية شابه الفعل في العراء عنهما فيعمل عمله مع بسبب تلك
المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمرا وهو
اضعف من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى
بالاضافة قال في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت
ان عمله لكونه مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل ح متعذر لامتناع
دخول اللام على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان
معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا اعجبني ضرب زيد عمرا بالتنوين ولذا يجوز العطف
وحمل ساير التوابع على محل المجرور من الرفع او النصب بخلاف المعرف باللام
انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا باللام لا قلته
ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة انني
كررت فلم انكل من الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واولها

واولها مقدمها تانيث الاول وكر عليه صال والنكول الرجوع عن الحرب
والعجز عنه جبنا والمسمع بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر
نفسه بالجرارة والشجاعة استدلالا بعلم هذه الجماعة انني اذا توجهت
الى الاعداء فرجوعي غير ممكن عن هولاء والمعنى لقد علمت اولى من لقيته
من المغيرين انى صرفتهم عن وجههم لما زحالهم ولحقت عميدهم فلم انكل عن
ضربه بسيفي ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على
باهلة فلحقتهم باهلة وكان الشاعر فيهم وهزمتهم وهو اى عمل المصدر المعرف
باللام نادر مع انه تحمل ان تكون نصب مسمعا في البيت بفعل مقدر وهو اعني
ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اعني مسمعا او بمصدر اخر منون تقديره
عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدا محذوف اى هو ضرب مسمعا
او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب او الحسن لايقال
العبارة هي ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا
مطلقا لا يعمل على ما صرحوا فلا يصح ح كونه منصوبا بمصدر اخر منون فذكر الشيخ
عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفارسي ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول مصدر
لا مفعول كررت على حذف على لان حذف على قليل للقياس اليه بسبيل لايقال قد ثبت
عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد جواب

لا يقال ههنا بالعمل الحمل بغير واسطة وفي الآية الكريمة هذا من قبيل وصف الشيء بوصف
صاحبه كقولهم الكلام المصنف على التوصيف اذ الكريم هو الله لكن بواسطة
حرف الجر فلا نقض ذي بمعنى الصاحب وليس هو مقصود الذات بل وضعه للتوصل
في جعل اسم الجنس كالفرس والمال والانعام صفة نصب على انه مفعول ثان
للجعل لشيء كما ان وضع الذي للوصلة الى وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال
زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال الله
الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل
والكثير من مسماه اي ما يتشابه اجزاؤه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق
الاسم عليه كالذهب والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام
من ان نحو الرجل والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب لكن لا يخفى عليك
ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوسل بذو الى جعله
صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل التفتازاني في المطول
من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والقتل ولا يقطع ذو عن
الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية ضربان لازمة وغير لازمة
وعدوا ذو من اللازمة حيث قالوا اللازمة اما ظروف نحو فوق وتحت وامام
وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدى ولدن وبين

ووسط بالسكون وسوى ومع ودون واما غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد
وقيد وقيدى وقاب وقيس واي وبعض وكل وكلا وكلتا وذو واولو
وقد وحسب فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة لا تكاد تنفك عنها ولا يضاف
ذو الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهر ان يقال ولا يضاف الا الى
الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما
لم تضف الى العلم والضمير لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فليست
هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس مظهر لان العلم وكذا
الضمير لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه ولانه لو اضيف الى الضمير يلزم اللبس
في مثل ذاك فحمل عليه غيره ليستمر الحكم في الكل كما حذف الهمزة من اخوات اكرم انتهى
والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضميره في حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا
اجمع المحققون على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى اسم
الجنس الظ الا يرى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من
الناس ذووه هذا اولى من اضافته الى الضمير زيد وعمرو وانت ان تتبعت كتب القوم
تجد كلامهم يؤيد ما قلنا واما قوله انشاد المعروف ظلم يتبدل فيه الوجوه انما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه المعروف الاحسان وذووه فاعل يعرف اي لا يعرف
قدر صاحب الفضل وعزته الا اصحاب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن
زهير صبحنا الخزرجية مرهفات ابار ذوي ارومتها ذووها ذو وبفتح الذال

وضم الواو والاولى جمع مذكر لذو وتقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا ورجلين
ذوى مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوى مال نصبا وجرا وامراة ذات
مال وامرأتان ذواتا مال رفعا وامراتين ذواتى مال نصبا وجرا ونساء
ذوات مال كاعراب مسلمات فشاذ لا يقاس عليه شيء وكذلك قطعه عن الاضافة
وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعنى بذلك اسفليكم ولكنى اريد به
الذوينا شاذان لا يقاس عليهما شيء فجىء به اى بذو الجار والمجرور في محل الرفع
على انه قايم مقام الفاعل لجىء ههنا اى لجعل الانعام صفة لله وهو اى ذو من
الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم وهى اى تلك الاسماء الستة اخوه وابوه
وفوه وهنوه والهن كناية ومعناه شيء اى انه كناية عما لا يعرف اسمه او يكره التصريح
به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها اى انث الضمير مخالفا لما قبله
لان الحم نسيب زوج المراة ابوه او اخوه او ابنه فاذن اضيف الى الاناث
وذو مال فانها اى الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا
وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة على
ما حكاه الفراء فيقول اباه في الاحوال الثلثة كما يقول عصاه وعليه قول الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها قصدا
الى جعله مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بنى الحارث وهى
ان يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان للمجد صاحبين

صاحبين اعنى الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب
ايضا غايته وتانيث الضمير في غايتاها على تاويل المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة
الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات كجاءنى اب ورايت
ابا ومررت باب وان كانت مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا
على راى البعض وهو الاصح او يكون مبنية على راى آخر او يكون واسطة بين
المعرب والمبنى وهذا اى كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف
اذ الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير
كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا صغرت يجب
ان يكون اعرابها بالحروف بتقدير الوجب قلب واوها ياء وقد كان يدور هذا
الوهم في خلدى ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتاخرين مع جوابه بانه
لما صغرت تلك الاسماء تحرك آخر حرفها ليتم وزن فعيل فلما تحرك خرج عن صلاحية
الاعرابية لوجوب سكون حرف جعل اعرابا فقلت وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء
الساكن ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها
اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة او المجموع وقد
اهملهما الشارح والاولى ذكرهما وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق
منه المرام هو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة محذوفة اللام اعنى الهاء حذفا غير

قيلس فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم المتمكن على حرف احد ولو ابقى و
اعرب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله فلزم في المنون التقاء الساكنين وحذفه
المؤدى الى البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم القريب في المخرج فاذا لم تضف
اعربت بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت اللامات من الاربعة
واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت حروف
اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب على راى من يجعل الحركة
نفس الاعراب واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلائل الاعراب على راى
من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلائله فان حرف الاعراب كما
يطلق على حرف يعتوره لفظا كدال زيد او تقديرا كالف عصا يطلق على حرف
يتغير للاعراب واذا اضيفت الى ياء المتكلم لم يعد اللامات من الاربعة بل كان
اعرابها تقديريا بالحركة تقول في الاحوال الثلث ابي مثلا ويعاد العين من
الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال الثلث فيّ ولم يجعل حرف اعراب
حتى يقال فاي كغلامي اذ لما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو
القاعدة قلبت وكسرت ليناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير واما ذو
فهو لا يصغر ولا تقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يعل
اخوك الخ ليناسب له في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل
بالواو دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل منهما ردت في حالة

في حالة الرفع وقلبت الواو ياء في النصب والجر وان عين ذو واو جعل
للاعراب رفعا وقلبت الفا وياء في النصب والجر لمجيء مؤنثه ذات اصله
ذوات لقولهم في مثناة ذوو وان حذفت العين بكثرة الاستعمال وقيل الاولى
ان يكون لامه المحذوفة ياء دون واو واصله ذَوَيٌ لقلة ما كان عينه
ولامه واوا اوذو ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة لله كما مر وهو مضاف
الى الانعام وهو اي الانعام ايصال الخير الى الغير لا لغرض دنيويا كان ذلك
الغرض او اخرويا ولا العوض يقابله في القدر والمرتبة اولا والجار متكونه
الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز
ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف
في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف
في المعنى كجاءني زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف
من التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء الواحد شايعا ومخصوصا ومما ينبغي
ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف مجردا عنها فيقال ما يحسني
بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسني بالرجل خير منك قال الخليل مثلك وخير
نعتان للرجل على نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل وصفا للمعرف دون
البدل اي لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير
وذلك لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ

بالماضافه

وليس هو المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج
عن المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء الواحد معرفة في حالة واحدة
قال في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف واما الابدال الاخر
فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما انتهى الا انه
اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل فالوصف اي توصيف البدل
بنكرة اخرى حسن عند اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية
اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت اي النعت واجب وانما وجب لانه لا
فايدة في الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد من الاول
وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود بمراتب وهو هو
في المعنى نحو بزيد رجل لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل عين المبدل منه لفظا
كقوله لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا في الوقف كتبت
بالالف فافهم قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها ومن ثم كتب المنون المنصوب واذا حرف نصب واضربا امرا
للواحد المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين و
التنوين الاصلي والزايد الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي
ان يكتب اضربن امر الجمع المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة

فافهم سان

المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن للواحدة المخا
طبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون
وهل تضربين باسقاط نون التاكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفات
لاجله قلنا لكنه لما تعسر تبيين هذا الاصل وهو ان عند الوقف بحذف نون
التاكيد ويرد ما حذف لاجله فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن كتبوا
مثل ذلك على لفظ بالناصية ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط
بان يكون البدل على لفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين
لا يشترط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه كذا في اللباب وعبارة اللباب
هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة لا موصوفة ولا يشترط على لفظ
المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى اذ
لا تعرض له في اللباب هذا بقي ههنا بحث وهو ان حصر الحسن على كون البدل
موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن او الصحة على راي الشيخ
هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فايدة لم يفهم من المعرفة فحتمل هذه الفايدة
لو حصلت حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد
القاهر انشدني شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني جيلان كلهم كساعد
الضب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد
الضب وساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فايدة لم تفهم من ساعد الضب

اذ لا دلالة على شيء من الطول والعرض صريحا وقال السيرافي في شرح كتاب
سيبويه تقول مررت باخوتك مسلم وكافي على البدل وبالجملة ان لم يفد النكرة
الا ما افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التعيين
نحو مررت بزيد رجلٍ ولا طايل تحته هكذا في بعض شروح اللباب فان قيل
لم لم يتعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف
بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط التنوين لان اضافة جاعل النحو لفظية
بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي يفيده الاضافة
اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه
وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه
وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة
افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد
التعريف فلم يصح كونه صفة لله كما توهمه صاحب الاصباح يعني ان الاضافة
قسمان احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور احدها اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل
اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال نحو مررت
برجل ضارب زيدا الآن او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار كذلك اي
الآن او غدا واما اذا اريد به اي باسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضاربك

اولاحو

ضاربك وماكك ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى لان حال اسم المفعول
كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اي فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف
نحو مررت بزيد ضاربك امس في الماضي او ماكك بالجر عطفا على ضاربك
عبيده في الاستمرار والعبيد كالعليم جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية
في اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي فلان الاضافة في لا يكون في تقدير الانفصال
لانها ليست الى معموله حيث المشابهة الكاملة اي المشابهة لفظا و
معنى مفقودة وهي غير مؤثرة عندهم واما على تقدير كونهما بمعنى الاستمرار
فلكون معنى الماضي موجودا فيه ايضا لكن الحق انه اذا قصد به زمان مستمر
اي مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن ان تجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح
به في شرح اللباب وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة
مما يختلج في صدري حتى ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل
هذه الاضافة في موضع لفظيةً وفي موضع آخر معنويةً هذا قيل في كلام
الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني الماضي وعلى تقدير
ليس بينهما عموم وخصوص ففيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن
للفعل ومشابهاته في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان
المقترن لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس
في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشا الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان

المشهور ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لاالثابهاته لانها لاتقترن بها فضلا
عن الشهرة انتهى والثالث من تلك الاضافة المواضع الثلثة اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه لايقال كيف اضيف
الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة الشئ الى نفسه قلنا لانسلم
فان الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن
ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذى له الوجه فان قيل لم يتعرض الى
اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم
الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله السببى لكن بعد ان اخرج عن
كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم
الفاعل من المتعدى فهو مندرج فى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض
اليه واما اسم الفاعل من المتعدى فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغا
ير وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدى والمفعول المتعدى الى
اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب او معطى
زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف
ينبغى ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه تشتبه
باضافة الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو
المشتق من المتعدى الى مفعول واحد لما اريد اضافتهما الى الفاعل توسعا

توسعا فى الكلام شبهوهما بالمتعدى منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه
بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول
فيكون فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل فى صورة المفعول فنقول مثلا فى زيد
قايم ابوه زيد قايم الاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل
لفظا ومعنى اما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك
تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات وابيض ابيضان بيض
بيضاء بيضاآن بيض كما تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى فلانها لمن
به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبهت به فى جميع انواع عمله
تكميلا للشبه وتوسعا فى الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصبه
جوزوا اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه
بجر الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية والكنوز الخفية وما
عداها اى ما عدا الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة على راى من يجعل اضافة افعل
التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية ان كان المضاف
اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا غير عامل فى المضاف اليه نحو
هذا غلام زيد ومصارع مصر وضرب زيد واما لفظية ان المضاف مشتقا عاملا
فيه او مؤولا به نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وكما شمى الاب مفيدة للتعريف
او للتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءنى غلام زيد مثال

كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر المرتب يعني ان
كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسي المضاف منه التخصيص و زوال بعض
الشيوع نحو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف اليه معرفة يكتسي المضاف منه
تعريفه نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد فاذا اضفت
تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف لكن لم يتعين
الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه
فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد
وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به الى غلام معين من بين
غلمانه له مزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان
اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل
على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا ينافي
افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت
قلت لا يعنيني فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم لنفسه والمعنى
ولقد مررت على لئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا
وانما افادتهما اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت
اي انما افادتهما الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال هنا في اللفظ

جهنان

اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف وممتزج معه بحيث
تنزل منه منزلة التنوين واما معنى فلان وضع الاضافة المعنوية لتفيد ان
لواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه فان
الاضافة المعنوية عندهم اماله اسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف فلما
كان الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان تفيد التعريف والتخصيص في معنى
المضاف بعد ما افاد التخفيف اللفظي ليكون قدر رتبة اللفظ على قدر رتبة
المعنى وبهذا التقرير يظهر اندفاع ما يتوهم من المصادرة على المطلوب وفي اللفظية
الاتصال في اللفظ فقط والمعنى هد على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم
يفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد
تخصص و زال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت
التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا للضارب من
رجل حين كان منصوبا به ايضا فلا تفاوت فيها على اسم فاعل اضيف الى مفعوله
وهو النحو مرادا منه الحال او الاستقبال لانه يقال لا نم ذلك لان الجعل فعل
الله تعالى وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال او الاستقبال بالنسبة
الينا دونه وانما قلنا مرادا منه الخ بدلالة عمله في المفعولين وهو اي كل واحد
منهما النحو والكاف في كالمخ ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال
والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال

والاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال
غير مفيدة للتعريف او التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز
فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتداء محذوف اي هو اي الله
جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين
يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر عامله اذم
اما على تقدير امدح فظ واما على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا
كان لا في صدد الذم يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشمل كل موضع يفهم
من تقدير عامله المدح هكذا افادنا بعض من اساتذتي ابقاهم الله تعالى ويؤيده كلام
شراح اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه اي من لفظ الله
تعالى فبقسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري واللام في لا اقسامه متعلق
بما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل
لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه
كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط
المستقيم صدقا فان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض
المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق
غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على
العكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على

على الآخر اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمي
هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل
من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث تتشوق النفس عند ذكره
الى ذكر ثان يبين ما اجمل اولا فيذكر ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز
ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من
قولك بني الوزير ان الباني هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل
الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر وعلم انهم قالوا يجب ان
يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عايد الى المبدل منه بخلاف بدل الكل فان
العينية هناك يغني عن الربط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا كان عين المبتداء
وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد وقوله عم افضل ما
قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك مقولي زيد منطلق ثم ان هذا
الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثه زيد اي منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان
بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار
فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال بحمار اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط
فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل
الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا الاضافة في القسمين
الاولين بيانية وفي الاخيرين الى التسبب اي البدل الذي كان سبب الاتيان به

وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بدل الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب
الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسمية بالاعم الاغلب اذ قد يكون سببه
النسيان كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اى
بدل الغلط لا يكون الا من غير راوية وفكر ولهذا لا يجيء في كلام الفصحاء وقوله
فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني الخ مرتبط الى قوله اى قسم من اقسام البدل
لان اقسامه اربعة الخ لاشعارهما الكلية والجزئية وهو اى الله سبحانه متعال
اى منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا
ولا من الرابع لان كلام المص ليس بكلام غير فكرية وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظ
الله لان انتفاء الاقسام عنه اى عن جاعل باسرها اى بجميعها يقال هذا لك باسره
اى بعوده يعني جميعه كما يقال برمته اى بكليته يدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل
عنه اى عن جاعل وهذا اى قولنا لان انتفاء الاقسام الخ مبني قول اهل المعقول
اى العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا في
ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق هنا ان القول
ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل خبران اى مجاز كانت العلاقة
المعتبرة بين معناه الحقيقي والمجازي غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية
وغيرهما فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل
على ما سيجيء من قبيل اطلاق اسم المتبوع على لان البدل في الحقيقة موصوفه اى مو

التابع

موصوف جاعل وهو الخ بالجر على الحكاية وهو الافصح وجاز رفعه على الخبرية
اذ التقدير انه جاعل النحو فانه نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى
وهي جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن واما الاله معرفا باللام فمن الا
علام الغالبة وتسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق اعني ان الاله في الاصل
من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود
بالحق كما ان النجم فيه اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن
اصابته الصاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل واما الله بحذف الهمزة فمختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراطه اى
لاشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره من الامور الخمسة او الستة
على ما سيجيء اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين
فان قلت من اين علم عمله قلت قد علم عمله في المفعول الثاني بشهادة فحوى الكلام
اى تعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو معنى واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا
والا يلزم اقتصار العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين في المطولات
فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي
ويكون كالملح مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي عمرو درهما
امس من ان درهما منصوب باعطى المقدر دال عليه لفظ المعطي قلت نعم يمكن
ذلك لكن بشهادة فحوى الكلام تمنع ذلك التمحل يعرفه من له طبع وعقل مستقيم

ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اى مذهبه وجوب النعت
اذا ابدل النكرة وهى جاعل ههنا لعدم تعرفه بالاضافة كما مر من المعرفة وهو الله
ههنا او يلزم ترك الحسن بفتحتين على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون ح اى
فيكون الآن حين كونه هو البدل فى الحقيقة من القسم الاول بمعنى بدل العين من العين
لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايهام الكلية والجزئية وبدلية
جاعل على مجازيته من القسم الثالث قوله بدلية مبتدا ومن القسم الثالث
خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين فمعنى الاشتمال وجود
التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لاشتمال الظرف على المظروف كما صرح به اى
بكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلقا النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام
الجسمية هذا اى هذا فصل الخطاب يؤتون به عند اتمام طايفة من الكلام
والاخذ فى اخرى والتقدير تم هذا او خذ هذا او هذا الامر المذكور كما
ذكرا و واقع الامر هذا المذكور لا غير ذلك مما يناسب لكن بقى ههنا سؤال
ناش من لنشاات الصحابة ارتفعت عن اقسام البدل وهو ان قولنا جاءنى
زيد غلامه او اخوه او حماره من اى قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع
وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثانى ظ لعدم كون الثانى عين
الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال ظ لان
شرطه كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره

التابع ح

ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكره الا يرى انا اذا قلنا سلب زيد نعلم ان
المسلوب ليس هو نفس زيد بل شئ مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او جلده
او غير ذلك فنشتاق الى ان نذكر ثوبه وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال
فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام
فى الاربعة كذا اى كالمذكور ههنا ذكر فى حواشى المطول للشريف الدين
الجرجانى ره لكن فيه ما فيه ما موصولة مبتدا وفيه جملة ظرفيه صلته والعايد
هو فاعل الظرف اعنى الضمير الذى انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور
البارز عايد الى ما ذكر فى حواشى المطول وفيه المقدر خبر المبتدا اى ما
ثبت فى المذكور فى حواشى المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اى
فيما ذكر ههنا لانه مثله لا يخفى ذلك اى حصول ما فيه فيه على الفطن هو
بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها من اتصف بجودة الادراك وهذا الكلام
اعنى فيه ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشى المطول على زعمه قيل هو ان
يقال لا نم انه تعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثانى
من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه اعنى علاقة الملكية والاخوة التى
هى غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان كان مع الروية
والا فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد تعلق الوجه
وجود التعلق لا يكفى فى بدل الاشتمال وان توهم الشارح كفاية نظرا الى انه

والعايد ماه

من ظاهر كلامهم في تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث
يطلق الجمع على ما حضر جوابه في مواضع لا تحصى **في الكلام** متعلق بجاعل والمفعول
الثاني بجاعل قوله **كالملح** اما الكاف اى هو اما الكاف وحده نصب على الحال
وان كان من الكاف خبرا لكنه حال منه مفعولا معنى وتقديرا اى اما ان يجعل
الكاف وحده اى منفردا ان جعلناها اسما اى الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقي
الحروف يجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل
هذا انما يستقيم على راى الاخفش لا على راى سيبويه فانه لا يحكم باسميتها
الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اى عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافته ان قلت ما الفرق بين كون الكاف
اسما وبين كونه حرف الجر قلت الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسماء يكون المراد
بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حروفا
يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اى بملاحظة خصوصياتها يعرف ذلك
بالعلامات والقراين كما في ساير الاسماء المشتركة او الجامع المجرور وان
جعلناها حرف جر اى كائنا كالملح **في الطعام** متعلق بجاعل ايضا فكلاهما
اى قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرف لغو لا مستقر وانما قال كلاهما لان
قوله كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزئي الكلام
اعني خبر المبتدا لان الجعل الكاين بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب في مجرد

في مجرد الدخول على المبتدا والخبر لا في خصايصها وبقولنا في مجرد الدخول عليهما لا
في خصايصها يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث قال من افعال القلوب المستدعية
للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احد وقد عمل في الثاني فوجب عمله في الاول والا
يلزم الاقتصار على احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين
من خصايص افعال القلوب لا يوجد في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس
المراد من امتناع الاقتصار المذكور ههنا اقتصار الذكر على احد الذي عد
من خصايصها حتى يرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار العمل على احد فتدبر فانه
نفيس فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف
مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف
لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة
جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا اسماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا
اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اى متعلق الظرف
متضمنا فيه بفتح الميم اى يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم
يعلم الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة
كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا
غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو
المرور والمرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف اى لا يفهم

عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه
اكل بقرينة دالة عليه فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة
ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها
يرد عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب
التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه السيد في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل
اليمني بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص
واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام في هذا المقام
على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق في حواشي الكشاف من ان هذا القسم
من الظرف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه وان لم يفهم منه
سوى الافعال العامة كان الفاعل المقدر من تلك الافعال وان فهم معها شيء من
خصوص الافعال كان المقدر من بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه
قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ بسم الله
واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير
ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه
ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام
لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبره اعتبره النحاة
وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى كلامه واحترزنا بالثالث عما

عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف وهو من الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل
في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان
الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم احدها مثال
المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقرا او موجودا او كاين او
ثابت او غير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم
ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه من
قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت
وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو ان الظرف هذا لغو بالنظر الى ظاهر الكلام
لانه فضلة يتم الكلام بدونها او لانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا في المظهر
ولا في المضمر قال بعض المحققين من شراح اللباب او هو تسمية خالية عن المناسبة
يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال واما انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل
والحديث ففيه اذن اخلال بالادب فسميناه ظرفا خاصا اي خاصا عامله وسمينا
المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل وفي الثاني عمومه انتهى
وماله حظ من الاعراب هو المستقر ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام
وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامله المذكور والاعراب لذلك
العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتاخرين ان القوم قالوا المستقر
حظ ومحل من الاعراب دون ولم اجد في كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى

لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد في مررت بزيد في محل النصب
واجازوا في معطوفه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله تعالى ومعتمدا على فضله
ان مرادهم بذلك ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل له من الاعراب
اصلا وللمستقر ذلك الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار في الدار له محل من
الاعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد
حذف ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على
ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى
كلامه لكن التحقيق الذي ينحل به عقد الفحول ويزول به تحير العقول وهو الحقيق
بالقبول ما قاله بعض من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو
متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور فقط
وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم
يجري مع الجار مجرى المتعدي الا ترى ان معنى مررت بزيد جزت زيدا وجزء الفعل
لا يكون معمولا ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت
لانه لو تعلق به لكان ظرف لغو فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي
ذكره هو الملايم لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب المتاخرين
من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل او المرفوع المحل هو المجرور فقط لان اثر
الجار في تعدية الفعل وافضائه الا الاسم كالهمزة والتضعيف وان جعل القوم

القوم منصوبا بمحلاتنا محا هذا بقي لنا اشكال وهو ان الظاهر من قول الشارح
ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام
بدونه هو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع صفة لمفعول
او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافهما
بل قد اعترف به الشارح في هذا الكتاب تامل ولا تغفل على وزن لا تنصر
فانه بحث الشريف **والصلوة** مجرورة معطوفة على حمد الله اي اابعد الصلوة
وهي اي الصلوة من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن عباده من الجن والانس
دعاء ومن ملائكته استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما
لغوي وهو الدعاء قيل فيه مساهلة لان الصلوة لغة ليست بمنحصرة في الدعاء
بل مشترك بين معانيها الثلثة بجمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على
النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وانتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا
والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز قلنا لا نم انه استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله
يصلي وملائكته يصلون على ما صرحوا وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي الفرايض
الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة
مقدار التشهد والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى موضع
السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي قراءة الفاتحة
وضم السورة اليها ورعايت الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل الفريضة

وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن
الخمسة عشر التي رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء
الثناء والتعوذ والتسمية والتامين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته
وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه
وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والآداب التي هي كظم فمه عند التثاوب
واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع ثم اين جاز ان يكون
الصلوة من الله بمعنى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار
من ملائكته لكونهما موافقين لمعناها اللغوي تدبر قلت لما كان للصلوة حقيقة
وهو الاركان والدعاء المعلومة والافعال المخصوصة وغاية هي الرحمة بالرفع
عطف على قوله حقيقة ولما كان معناها الحقيقي غير متصور لانه دعاء والدعاء سوال
يقارن ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية يستحيل
في حقه تعالى فتحمل على نهايتها وهي الانعام وبمثل هذا يؤول الكيفيات النفسانية
المنسوبة اليه تعالى في القران كالحياء والغضب وغيرهما فاعلم ان حروف العطف
عشرة عند بعض النحاة منه ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي
للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امرلهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من شيء
نحو قام زيد وقعد او في التحقيق نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتب
التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد

وهي الرحمة
من الله

احد هذه الاحتمالات وان لم يخل الوجود عن احدها وتعين بمعونة القرينة والفاء
الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب وان
كان في الرتبة فيقال ح ثم ههنا للتراخي الرتبة اي هو للاشعار بتباعد الامرين
بمعنى ان احدهما بعيد عن الآخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او
بالعكس وهي اي ثم لا تجيء الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة
وقد يلحقها تاء التانيث للتاكيد فتختص بعطف الجمل كما مر في قوله قضيت ثمت
قلت لا يعنيني قال الامام المرزوقي التاء في ثمت علامة التانيث وهذه
العلامة يتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن
الا يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا ويعلق دخولها في الحرف فاذا
دخلت حركت بالفتح ثم ربت ولات وثمت وتبقى تاء في كل حال انتهى وحتى
الموضوعة للجمع مع الانتهاء الى مدخولها في الاعتبار بشرط كونه الجزء الاقوى
او الاضعف من المعطوف عليه ولو بتاويل وسيجيء منا تحقيقه واو واما
الموضوعان لاحد المتعدد بهما لكن لم يجب في او ذكرا اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما
كلزوم الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله وقيل بينهما فرق
آخر من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا او عمرا ومما
ينبغي ان يعلم ان اما ربما يرد بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك وربما يجيء
غير مكررة ايضا اذا كان في الكلام عوض عن تكررها نحو اما ان تكلمني جميلا

والا فاسكت فقوله ان تكلمني مبتدا خبره محذوف اى تكلمك بالجميل موجود
والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية وربما يجي بفتح الهمزة
على ما حكاه قطرب وام وهى متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام
ويطلب بهما تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها
الجملة ويجي بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت
للمعطوف عليه عن المفرد الذى عطفته نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجي الا بعد الايجاب
ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا كان او جملة
عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي الى النفي او الى الاثبات ولكن المخففة
الموضوعة للاستدراك اى لتدارك الوهم لا لتدارك الغلط فيما قبلها كبل ويكون
ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما
قبلها ولا مجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف ههنا وهى ثمانية عند البعض وهى
ما عدا اما ولكن احد عشر عند السكاكي حيث قال في المفتاح واى على قول لكن
الجمهور على ان ما بعد اى عطف بيان لما قبله وقد ايد رأيهم بان ائمة اللغة
يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة
الجار وان ساير الحروف العاطفة يقتضى المغايرة بين المعطوفين فان العطف
التفسيري بالواو والفاء قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري وهو
ما عدا اما لان فيها اى في اما مانعا لكونها للعطف وهو اللام في لكونها صلة المنع

المنع وقوله من وجهين صفة لمانعا اى مانعا كائنا من وجهين الاول وقوعها
قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف
العطف عليها في واما ولو كان حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف
اخرى عليها الا يرى انه لا يقال جاءني زيد واو عمرو فلهذين المانعين
لم يجعله ذلك البعض للعطف والحاصل انهم اى القائلين بان حروف
العطف تسعة لم يجعلوا اما حرف عطف لورود السؤال على من يجعلها لم
في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو وبان يقال ان حرف العاطفة فيه
اما اما الاول او اما الثاني فان كان الاولى فما المعطوف عليه استفهام على
سبيل الانكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاى حاجة الى الواو التي
هى حرف العطف وحل هذا الاشكال مبنى على تمهيد مقدمة اى بسطها وهى
ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو علي و
عبد القاهر وانتحى اليهما الزمخشري ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى
ولا الثانية والعاطف لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو واما اما ههنا
فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون
الاولى مستشهدا بصحة قيام او مقامها نحو جاءني زيد او عمرو فيكون
الواو لعطف اما على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية
للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام

الاندلسي ان اما الاولى والثانية مجموعهما حرف عطف والواو ح كما قلنا
قد عطفت اما على اما حتى يصير كحرف واحد واما الاولى واما الثانية قد عطفت
عمرا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقدم بعض العاطف
على المعطوف عليه قال نجم الايمة والحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة
لاحد الشيئين غير عاطفة والواو واذن في قوله اما الى الجنة اما الى النار مقرر
واندفاع السؤال على هذه الاقوال ثلثة ظ اذ يندفع السؤال باختيار المذهب الثاني
ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقامها ان يكون
للعطف كما وفاق ان المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية مع ان الاولى
ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم هذا المذكور والبحث عن معاني هذه
الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن قد اشرنا ما
اجمالا تتميما للفائدة **على نبيه** على حرف جر مبني مجرورها والضمير مجرور المحل
لكونه مضافا اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنبي من النبوة بضمتين وتشديد الواو وهي اي النبوة فعولة
كالذكورة والانوثة فاصله بغير الهمزة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض
فح يكون معنى النبي الذي شرف بمجهول شرف بالتشديد على ساير الخلق وهو اي
النبي ح اي على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع انبياء او النبي
ماخوذ من النبأ بفتحتين وهو الخبر فالنبي من اخبر من الله تع وهو ح فعيل بمعنى

والنبي اما من النبوة ح

بمعنى الفاعل والجمع نبآء مثل علماء وتجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف
لا يعود لامه ومثل الجمع والتصغير يرد الاشياء الى اصولها لان الهمزة
لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف علة كعيد واعياد
وقيل النبي هو الطريق ومنه يقال للمرسل عن الله تع انبياء لكونهم
طرق الهداية اليه تع فان قلت ما الفرق بين النبي قلت بينهما عموم و
خصوص لان الرسول من له كتاب رباني والهام الهي والالهام هو
القاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة والنبي من له
الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل رسول نبي من غير عكس
فكلما اطلق النبي على رسولنا كما اطلقه المص عليه م في قوله والصلوة على
نبيه فالمراد به النبي الذي بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي الذي وجد بدونه
اي بدون الرسول تحقيقا بمعنى العموم فليتأمل في هذا المقام ولذا اي و
يكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله **محمد** عطف بيان لنبيه
وعطف البيان وهو التابع الذي جئ لايضاح نفس سابقه لا الايضاح
باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين
بفتح الياء اي بمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راي الفاضل
التفتازاني لا يلزم كونه اسما مختصا به اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب
اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة

والرسول ح

واقله بالقياس الى البعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد
بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام
مقدر كقوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود وذلك انه لو قدر الاشتباه اما
من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم
لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتو والعناد او غير ذلك كثمود
لاندفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف
البيان ههنا لدفع الابهام التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا له عن
شائبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا
لا مطلقا ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن العائذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم
والعائذات الحديثة النتائج من الحيوانات جمع عائذ وهي اي العائذات
اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام فيه بمعنى الذي
او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب او مجرور
على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان للعائذات
مع انه ليس بمختص لها يحتمل كليهما وجملة يمسحها حالية وركبان بضم
الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة
او بفتحها والسند بفتحتين اسمان لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي

الذي يؤمن الطيور العائذات اي يجعلها في مأمونة بحيث يمسحها اي يمسحها
على سبيل الرفق والاشفاق ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشترط
ان يكون الثاني اوضح من اول هذا استدراك من قوله وعطف البيان انما
يكون باسم مختص اي اشترط الاختصاص لكن لم يشترط الاوضحية لجواز
ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اي لجواز ان يوضح متبوعه عند
الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمي ثلثون رجلا
بعمر وكني واحد منهم مع عشرين من غيرهم بابي حفص ولا شك ان ابا حفص
اوضح من حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا
وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته
اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم
عطف بيان اوضحها مع ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجيء للايضاح
غالبا وان جيء به للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف البيت الحرام في قوله
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للا
يضاح قوله ان البيت بكسر ان الى قوله لا للايضاح مقول للقائل كما يجيء
الصفة لذلك اي للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة
غالبا قوله بخلافه في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اي كائنة بخلاف
عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة

فى الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة له واعترض عليه نجم الايمة
الاسترابادى بان الانم ذلك فى غير بدل الغلط فان الاول فى الابدال الثلثة
منسوب اليه فى الظ ولابد ان يكون فى ذكره فايدة لا يحصل لو لم يذكر صونا لكلام
الفصحاء عن اللغو سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه عم قال بل لا ارى عطف
البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال
الظ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا انتهى والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة وتوضيحا فالثانى عطف بيان وان
قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد
فالثانى بدل فح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو
الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظ كما حققه المتاخرون وعطف البيان
بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثانى فانه بيان للاول والبيان فرع
المبين ولولا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديثى ان النحاة قالوا لو قال
رجل زوجتك بنتى فاطمة واسم بنته عايشة فان اراد عطف البيان صح
النكاح لان الغلط لم يقع فى معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط
وقع فى معتمد الحديث ثم وصف المص محمدا بكمال الغاية اى بكمال هو الغاية فى
مراتب الكمال بقوله سيد اى مقتدى الانام اى الخلايق سيد مجرور لفظا

على انه صفة محمد والانام لكونه مضافا اليه السيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو
اى التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات
بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من
افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد
العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل المعانى والبيان
ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظ انهم
ارادوا الاشتراك المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل
عالم ونحوه فلا يكون جارية فى قولنا غير جارية صفة مخصصة وقد يحمل
فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظى والمعنوى ويجعل
جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى
اللفظ وعينت معنى واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك
المعنى او الصفة للتوضيح وهو اى التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
فى المعارف على ما كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى
او الناظر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره
فلما قلت التاجر قللته فوضحته وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة
للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او
للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف نحو ذهب

امس الدابر برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة
له وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة
ايضا لانه متضمن للام لكونه معدولا عن الامس المعرف ولذا بنى على
الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس يدل على الدبور
وهو على وزن الدخول ذهاب اليوم ومروره والدابر تاكيد له وهذا
اشارة الى الاقسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف
على كون الموصوف معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت آنفا فلو
قدم قوله او للتاكيد على قوله او للمدح لكان اولى يعنى ان كون الوصف للمدح
او للذم او للترحم اذا كان الموصوف معلوما اى متعينا عند المخاطب قبل ذكر
الوصف اما بان لا يكون له شريك فى ذلك الاسم كاعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وبسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل
ذكر الوصف والا اى وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون الوصف من
قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل لح والصفة ههنا اى
فى قوله محمد سيد الانام جيئت لمجرد المدح لمحمد عم وعلى آله معطوف
على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة فى الصحاح
آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول
بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد

المراد به اعم من اهل البيت اعنى المعنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب يراد
به اهل بيته عم هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثانى اعنى بمعنى الاتباع
وهم المؤمنون لا بمعنى النفس كما فى آل موسى وآل هارون على ما قيل ولا بمعنى
اهل البيت خاصة بدليل قوله تع انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه
وبدليل ان المقصود من ذكر الآل ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم
اذا صليتم على فعمموا وقال عم لو عممت لغفرت وللتعميم تتميم فيما ذكرنا و
اما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل
التعظيم والتفخيم كما فى قوله تع تنزل الملائكة والروح واصل آل على راى
بدليل ان تصغيره اهيل او اول بالواو على راى آخر وفى بعض الكتب
النحوية اواءل بهمزتين وهو يدل عليه ايراده فى الصحاح فى اول بالواو
وروى عن الكسائى انه قال سمعت اعرابيا فصيحا فى الصحاح العرب جيل
من الناس اى طائفة منهم والنسبة اليهم عربى وهم اهل الامصار والاعراب
الاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابى والاعراب
ليس جمع العرب بل هو اسم جنس انتهى تقول اهل واهيل وآل واويل
فتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من قال اصل آل اهل وخص استعماله
فى الاشراف جمع شريف بمعنى عال كيتيم وايتام وفى من له خطر عظيم الخطر
بفتحتين قدر الرجل ومنزلته دنياويا مثل آل فرعون كان او اخرويا

اوله خطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة نحو آل محمد قوله دنيا وياء خبر مقدم لكان
وقوله اواخرويا عطف عليه فان قيل لم لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا
قلنا اشارة الى جواب اثبات الف نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه يستدعي
تفصلا لا علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف في آخر الاسم
المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت تلك الرابعة او
زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو
عصوي ورحوي والملهوي والمرموي والرابعة الزائدة فيها ثلثة اوجه
الحذف اما نحو حبلي فلكونها زائدة كتاء التانيث واما القلب نحو حبلوي فلاجرائها
مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى
فعلاء لكون الفيهما زائدة فقالوا دنياوي كما قالوا حمراوي ولا مشابهة
في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا تحمل فيها فح الالف يحتمل ان يكون
زائدة والمنقلبة واوا وهي الف التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة هي الف
التانيث والواو زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الكلم
ففي السادسة الحذف اظهر لانها اطول لفظا كحبارى فقالوا حباري بالحذف
ولم يقولوا حباروي بالقلب او تقدير الجمزى فقالوا جمزي بالحذف تنزل حركة
منه منزلة الحرف الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه يهمك لو في مواضع شتى
بخلاف الاهل فانه لا يختص استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء

الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء في اهراق اصله اراق لقرب مخرجهما
ان قيل كيف يقال لقرب مع اتحادهما مخرجا وهو الحلق قلنا انهما ان
كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى
الحلق والهاء من موضع قريبة من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها
مفتوحا مع سكونها فصار آل **واصحابه** جمع صاحب كطاهر واطهار فيه بحث لان
الاصحاب جمع صحب هو جمع صاحب في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب
وركب وصحبة كفاره وفرهة وصحاب كجايع وجياع وصحبان كشاب
وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي
في الاصل مصدر قلت ثم يجمع فاعل على افعال الا هذا الحرف فقط وجمع الاصحاب
اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع
صاحب قصر المسافة لان قوله كطاهر واطهار يابى عنه ثم المختار عند جمهور اهل
الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عم وقيل وطالت صحبته وقيل
وروى عنه وقيل او رآه الرسول عم هذا قيل كان اهل الرواية عند وفاته عم
مائة الف واربعة عشر الفا وهو اي قوله اصحابه معطوف على آله والضمير مجرور
المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي **مؤيدين** اي المقوين اصله
مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو
جاء في المؤيدون وحالتا النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين

وردت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه
بالواو والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة
الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان وحالة النصب والجر بالياء والنون
نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس
الجمع وكذا كل تثنية تكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها وجرها بالياء
والنون وههنا حالة جره لوقوعه صفة للمجرور وهو اصحابه لكن سقط نونه
بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين لانهما يدلان
على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف والمضاف
اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال هذا
جحر ضبٍّ خربٍ فان خرب قد وصف به الضب وقرئ مجرورا وخرب بالحقيقة
نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء
من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز تحريك يائه كما حرك ياء
التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت
لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها
اجتماع الكسرات ولا مساغ بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان
ايضا الى الفتح والضم وهو ظ وذلك لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى
الفتحة وهو ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو سهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز

جوز في التثنية وفي الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم
الفاعل ههنا وهو المؤيد قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه
وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي واذا
كان اسم الفاعل بمعنى الماضي او الاستمرار تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام بالرفع الصلوة
وايتاء الزكاة اي اعطاؤها وصوم شهر رمضان اي في شهر رمضان وجمعه
رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور
عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا
الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان العلم هو شهر
رمضان لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحاب
مالك لما ان ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت الحرام اي
الكعبة قوله ان وجب قيد للكل اي ان وجب كل من الاقام والايتاء والصوم
والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر بكسر
الخاء يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله تعالى
من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضاه
اي صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء
والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف

على خيره والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص
هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما بطن على وزن نصر اى خفى من الاعتقادات
الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات
الحقة يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة اى جوانبها كالخشوع في الصلوة
ورعايت الآداب في الوضوء وغير ذلك واثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال
الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة
فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر
غير منقاد اصلا منقيد بكسر اليآء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين
هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما
اللغوى فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول
في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح وقيل مسلمات
قوله ادخلوا في السلم والوصول عطف على الدخول اى الوصول الى السلم
وباقي البحث مذكور في الاصول اى اصول الدين يعنى علم الكلام كما مر فلما قال المص
اما اورد جوابه بالفآء **فان الولد الاعز** يقال هو عزيز اى قليل لا يكاد
يوجد مثله الفآء جواب اما الاظهر ان يقال الفآء جوابية وانما قلنا انها جواب
لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل وهي اى الحروف
المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغير الجملة في الثاني الى معنى

معنى ما هو في حكم المفرد وكان لانشآء تشبيه اسمها بخبرها سوآء كان الخبر جامدا
او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كان زيدا قايم لان الخبر
هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان
كما ركبت الكاف مع ذا واى في كذا وكاين واصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد
قدم الكاف ففتحت لها الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء
الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن للاستدراك اى لتدارك وهم السامع كما
في لكن المخففة مثلا اذا قلت جآءني زيد فكان متوهما يتوهم مجيء عمرو ايضا فدفعته
بقولك لكن عمرو لم يجيء وليت لانشآء تمنى الممكن او المستحيل ولعل لانشآء توقع
ممكن لا وثوق لحصول له وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا
قايم وكذا غيره فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا على انه صفة
الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال استعمالا في ملازمتها الاسمآء فان كل واحد منها
لا بد له من اسم ينصبها ما لم يبلغ كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل ليفيد وفي لحوق
نون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا في كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال
الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان وان وليت ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال
ومعنى في تضمنها المعنى الفعل من تحققت وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها
اى شابهت تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها اى جعل منصوبها ملحقا بالمفعول
ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به

بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية او المبتداء على الرايين ولا
عمل للحرف فيه اى في الخبر ومن خصايص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها فلا يقال ان قايم زيدا مثلا لئلا يشابهن الافعال في العمل اى في العمل
الاصلى للفعل هو ان يليه المرفوع وهو اى الشبه للافعال في العمل الاصلى خلاف
القياس اذ القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها
على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعى للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان
هذا الوجه الذى ذكره يقتضى ان لا يجوز تقدم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه
بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين
الظرف والمظروف من شدة الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل
ان الينا ايابهم اى رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه آخر
حاصله على ما قرره شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر باب ان ايقاع المخالفة
فيتحقق هى بدون تاخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال
شبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا قيده بالمستقر اذ اللغو قد يقع
مرفوعا على الفاعلية اى على كونه قائم مقام مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب
في الدار على المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع
فاعلا بحال انتهى ويرد عليه ان ذلك يقتضى ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتداء
ولا صفة لمرفوع اصلا هذا في الرضى اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف

الحروف عليها كحالها قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا
مجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وكان
الاسم مع ذلك اى مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا
وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون
يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا
وان لهم ولدا هذا اى الحذف المذكور في الظرف واما حذفه في غيره فكقوله تعالى
ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اى خسروا في الآخرة وعند بعضهم خبر ان قوله تعالى
لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون اى يعرضون عن سبيل الله والمسجد
الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون والواو زائدة فان الفاء
والواو قد يزاد كل منهما في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وصاحب
الضوء واما الاسم فلا يحذف وعلله اى بين علته وذكر دليله الفالى اى الشارح
المعروف بين شراح اللباب بالقطب الفالى بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر
مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف
الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيد قايم في انه اى ان الشان زيد قايم فحينئذ يجوز
حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التى ياتى بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمدا
للكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم
لضرورة الشعر نحو قوله اى قول الشاعر فلو كنت حبشيا قيل هو طايفة مشهورة

بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء للخطاب قرابتي ولكن زنجي الزنجي جيل
من السودان اي طايفة سود والزنجي واحد منهم فان الياء مثل التاء بجيء
للوحدة نحو تمرة وروي غليظ المشافر اي ولكنك المشافر جمع مشفر بكسر الميم
في الاصل شفة البعير استعمل ههنا في الزنجي تشبيها شفته بشفة البعير في الغلظ
فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولو سلم
فالمعنى ولكنه انت زنجي ولو سلم فشاذ هكذا اشارة الى قوله وقد جاء الخ قيل فيه
نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح التاء
الخطاب الهم اي الحزن عني ساعة اي فليتك او فليته على انه ضمير شان حذف
اسم ليت والالزم دخوله على الفعل وتمامه فبتنا على ماخيلت ناعمي بال وضمير خيلت
للنفس اضمر الفاعل لتقرره وفي الاساس يقال افعل ذلك على ماخيلت اي على ما
ارتك نفسك واوهمت والبال القلب وناعمي اصله ناعمين حذفت النون بالاضافة
اي بتنا على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعمي بال اي ذو مسرة واصحاب فرح
وسرور هذا ويرد عليه ان يقال ان فيه ضرورة شعرية ايضا على انا لا نسلم ان المحذوف
ضمير الخطاب بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف
الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام الخ ونحو فلو ان حق اليوم الخ ونحو فليت
دفعت الهم الخ وقال شراحه اي ليته على ان الضمير للشان وقد قال ابن عصفور
الواو للحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام اي في الكلام الفصيح فالاولى

فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر عنه اي من الحذف في غيره فليتامل
في هذا المقام ثم دعى المصنف لهذا الولد الاعز بقوله **لا زال** اي دام وثبت قوله لان متعلق
بما يفهم من اي التفسيرية يعني انما فسرنا بذلك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا اذا
دخل على ما فيه اي على لفظ في معناه النفي وهو زال يفيد الاثبات ولا زال فعل من
الافعال الناقصة وهي اي الافعال الناقصة في المشهور كان وصار اما كان فانه يدل
على الزمان الماضي من اشتراط انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب
الحقايق نحو صار الماء هواء وبحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان
ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة
وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح
وامسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه الخمسة يجيء على معان ثلثة
الاول لاقتران مضمون الجمل التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي
اي تلك الاوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات
التي تدل عليها بصيغها نحو اصبح زيد قايما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح
في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي
والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل هي عليها بموادها والثالث
ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك في الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول
في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وفي الاخيرين اذا كان بات

بمعنى عرّس بالتشديد اى نزل من آخر الليل وظلّ بمعنى دام او طال وعاد وآض
بالمدّ بمعنى صار وقد يجئ بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فحينئذ لا يكون
من الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة
بمعنى صار وما زال الذى مضارعه يزال واما الذى مضارعه يزول فليس من تلك
الافعال فلا يقال لا ازول اميرا وما انفك وما فتئ وما برح انفك فى الاصل بمعنى
انفصل وفتئ بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفى
وقد يحذف فى اللفظ دون المعنى كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ
وبرح بكسر العين فى الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان
اى لاستمرار الفعل بفاعله فى زمانه فلم يجز ما زال زيد الا مقيما وما دام وهى للتوقيت
فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو اجلس ما دام
زيد جالسا اى مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام
عمرو قائما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقى كقوله تعالى ما دامت السموات
والارض وليس وهو عند الجمهور لنفى مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفى مطلقا
فيستعمل فى الماضى نحو ليس خلق الله مثله وفى المضارع نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتداء والخبر فترفع الاول
وتنصب الثانى تشبيها لهما بالفاعل والمفعول الكائنين فى الافعال التامة
مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لا زال ههنا مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى

الى الولد وكاسمه جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال واعلم ان الخبر فى مثل
قولنا كان زيد فى الدار وبشئ من الكرام هو المتعلق المحذوف والظرف معا لان
المقصود هو الاخبار بوجود الشئ فى الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو
الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم بعض الاخر مقامه وسموه باسم
الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز
منه الى هذا وهذا يندفع ما يقال ان خبر لا زال يكون منصوبا فالمنصوب المحل
ههنا اما مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند
المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لا زال وجه الاندفاع ظاهر على ان كون المنصوب
المحل هو المجرور فقط انما يستقيم فى الظرف اللغو دون المستقر والكلام انما هو
فى المستقر اى كائنا كاسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون فى محل النصب
خبر اللا زال وحده نصب على الحال من اسم يكون بتاويل مفردا او مصدر منصوب
على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اى منفردا وحده على رأى ابى على وعند الكوفيين
نصب على الظرفية بمعنى فى حال وحدته لا مع غيره اى لا زال مثل اسمه ومسعود ابدل
من كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان كان اسما
بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر فى هذا القسم
عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود
التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الآخر يكفيه كما تقرر فى الكتب

فان الرسا

في تسميته اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احد على الآخر بل لان اول الكلام
مشتمل آخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيئ من زيد ثوبه فانا
نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيئ مما يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل
الاشتمال ذكر الشيئ اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فيهما في الايضاح اقوى
من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقرير لاشتماله على ذكر الشيئ مرتين
وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لازال ليس بشيء
لان الحال قيد لعامله وهو اى عامله ههنا اى لازال دعاء للولد والقيد ينافيه
اى ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا
خبر لازال وكاسمه متعلق به وقدم على كلا التقديرين للسجع ولم يتعرض اليه
الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف التقدم والتاخر ايضا وانما يقال
لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كنت ساكتا
على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا لفظت بالمبتداء وحده ومن ثمه بالفتح
والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد
والزيادة بالخفيف او لى اى ولاجل انها لا تتم باسمائها كلاما تاما عدلوا
عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا القصوره عن رسم الفاعل اى علامته
وخاصته وهو اى رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسمّوه
مفعولا به لانه ليس على رسمه بل هو زائد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اى

اى رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال
الناقصة على اسمائها مثل كان قايما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جايز
وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قايما كان زيد وهو اى تقديم
اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو مبتدئ من كان
منتهى الى راح لانها افعال متصرفة هذا على راى الجمهور خلافا للزجاج وتابعه
فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث
جاءت لتقرير الخبر للمبتداء على صفة موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقديم
المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على ساير الافعال نحو زيدا ضربت
وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اى فعل وجد في اوله لفظ ما من هذه الافعال
وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهي في ما زال
وما انفك وما فتئ وما برح فلها اى لما النافية صدر الكلام لكونه مغير الكلام
من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغيَّر او ليعلم ان الكلام على النفي من اول
الامر واما وهي في ما دام فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه

مصدرية صح

وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر
وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح
الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قايما ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو
يوم ياتيهم في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله

يعني يوم لانه معمول معروفا وهو خبر ليس فتقديم معمولها وهو قوله لتدلو على فعلية
ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير قالوا
ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجي لها الماضي والمضارع
وغيرهما ولم يجئ منه الا الاربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال
لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت
ولهذا لم تقلب الياء الفامع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا ابقي ههنا بحث موقوف
على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجايزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة
فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب والبناء لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء
ايضا لتصور الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا فكانه
المضاف اليه ولو اضيفت الى الاسمية نحو حين الخارج امير او الى فعلية صدرها
مضارع نحو يوم الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب وعند الكوفيين
وبعض البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم معمول
معروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم ولو سلم انه منصوب نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمعروفا تقديره
يلازمهم يوم ياتيهم العذاب فهذه الجملة اعني جملة لا زال الى قوله لما تنتظر جملة
معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي التي تؤتى في اثناء الكلام او
بين كلامين متصلين معنى لنكتة كما اتى بها ههنا لفائدة الدعاء وليس المراد بالكلام

بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل وقع مع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا
له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف
على قوله جملة معترضة او صفة لها على على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة
بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق
الاعراب ما لم يقع موقع الاسم المفرد لما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير
واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة
من لا زال الى قوله اردت ليس بشيء لان العامل في لما هو اردت وارد
مع معموله خبر ان وهو اي اردت مع معموله وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة
فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت على ان هذا انما يصح على راى من جوز الاعتراض
باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو عدم جوازه فلا والى اهل
مجرور اي قوله اهل بالى الخير مجرور لاضافة اهل اليه والجار مع المجرور
متعلق بقوله مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا معطوف نحوا او متصل
بالى اهل على قوله مسعودا التقدير ومودودا الى اهل الخير ثم اخر رعاية
لامر السجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة
من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة واما القوافي
فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السجع غير مختص بالنثر

بل تجرى فى النظم ايضا والماسمى السجع سجعا لانه متكرر على نمط واحد
كهدير الحمام وبه اى بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع سقط ماقيل
ان حق الظرف اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم
على ما يستحق تاخيره عنه نحو عندى مال اعلاما بكسر الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا
اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله مودودا اعنى سقط
هذا السؤال بقوله اى بقول القائل رعاية لامر السجع فان قيل
ما السبب والنكتة فى تقديم له على كفوا فى قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد والحال
انه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم لفظ له عليه اى على كفوا للاهتمام شانه
اذ الآية الكريمة انما هى مسوقة لنفى المكافاة اى المماثلة من الكفو وهو بسكون
الفاء وضمها النظير عن ذاته تعالى لا لنفيها عن شئ مطلقا وهذا الغرض
بالغين المعجمة مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهم تامل ثم قصد
المص الى بيان سبب ارادة التلميذ لهذا الولد فقال **لما استظهر** اى قراء
وحفظ عن ظهر القلب كذا فى الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون
الآخر ولعل قوله ظهر مقحم واعلم ان لما يجئ على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم
لما لموا فى مختار الصحاح لم الله شعثه اى ما تفرق من اموره وبابه رد والثانى
جازمة وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على
الماضى نحو جئتك لما ضرب زيد اى حين ضرب قال ابن مالك بمعنى اذ بدل بمعنى حين

حين وقيل هذا احسن لانها مختصة بالماضى وبالاضافة كاذ وفى تسميتهم
لها بلما الحينى نوع تاييد للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تعالى
لما عليها حافظ ولما فى قول المص لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضى وهو
ههنا اسم مبنى هذا راى ابى على وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية فانه
قال لما الوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف
فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرطية فى الماضى كلو ولذا
لا يقع بعدها الا الفعل الماضى الا ان لو لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى
لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازانى ان ذلك الحمل منه توهم والوجه
ان لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى والحال
والاتحاد الصورى بين كونه اسما اى كون لما اسما وبين كونه حرفا سبب
بنائه كمذ فانه مبنى حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما مبنى
حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر
فيه عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها لما والجملة التى
اضيف اليها لما قوله لما فى محل الرفع على انه قائم مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون
فعلية ماضوية اما لفظا كما فى لما استظهر او معنى نحو لما لم تنصرنى اعرضت عنك
وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اى استقر فى لما معنى المجازاة اى
الشرطية يقال فى عرفهم للاسماء الشرطية كلم المجازاة على معنى انها كلمات دالة

اذا دخل على عليها ح ظ

على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى وسببية لها والعامل الناصب فيهما
اى في لما انث ضايرها على تاويل الكلمة اردت اى اردت تلفيظه وقت استظهاره
والحاصل ان العامل فيها جوابها كاذا وكلما فهى مشتركة في كون العامل فيها اجوبتها
دون استظهر لانه مضاف اليه اى جزء منه للما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف
والا لزم كون الشئ عاملا في نفسه يعنى ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون
اى المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه
فلو عمل المضاف اليه في المضاف يلزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل
في العامل في الشئ عامل في ذلك الشئ عندهم وهو غير جائز **مختصر** منصوب
على انه مفعول استظهر ومضاف الى **الاقناع** اضافة المسمى الى اسمه نحو
سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه واضيف الى اللقب
بتاويل ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه
قال جاءني مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه وانما اضيف الى اللقب
دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا ههنا اريد من المختصر مسمى لفظ
الاقناع اعنى ذات الكتاب اى المختصر الذى هو الاقناع اى مسمى لفظ الاقناع
وكشف اى ازال **عنه** اى عن المختصر الواو في وكشف للعطف وكشف فعل ماض
فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة استظهر التى
هى مجرورة لكونها مضافا اليها للما **بحفظ** الباء فيه للاستعانة اى كشف عنه

عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذا الباء بالباء السببية لان الا
فعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية
فيها وهو اى الباء المذكور حرف جر وحفظ مجرور بها اى بحرف الجر والجار
مع المجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه
للحفظ وهو الضمير المذكور يجوز ان يكون عايدا الى الولد فيكون من اضافة
المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الولد المختصر بالنصب
ويجوز ان يكون الضمير المذكور عايدا الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك بحفظ المختصر الولد بالرفع **فضلة** منصوبة لانه
مفعول كشف ومضافة الى **القناع** وهو ما تغطى بضم التاء من التغطية
وهى التغشية اى ما تستر المرأة به رأسها وتغشيه وفضلته بقية التى
نزلت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه
الموضوع له او مجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل ان
كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت هى المشابهة اى ان
قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاستعارة
والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح بشئ
من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه ما به
يختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكور

استعارة تخييلية ولما قصد المصنف ان هاتان الاستعارتان اشار الشارح
الى بيان الاولى بقوله وفيه اى في كلام المص استعارة بالكناية لان المص شبه
المختصر بالمراة المحجوبة في المقبولية وميلان بفتحتين مصدر مال يميل النفس
اليها واشار الى بيان الثانية بقوله واثبت المص له اى وفي كلامه استعارة
تخييلية ايضا لانه اثبت له اى للمختصر ما يلزمها اى المراة المحجوبة من القناع
ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى
استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر
خواصه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة
كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به ليتخيل انه من جنس المشبه به هذا
على راى الخطيب فح يكون كل من لفظي المختصر والاقناع حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له
وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا امر
عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم
وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهي قرينة للمكنية فهما اى الاستعارة المكنية
والتخييلية متلازمان وجودا لانه ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية
في الكلام ولا يتاتى بهذه القرينة اى اضافة خواص المشبه به الى المشبه الا بتخييل
الاستعارة المكنية اى الا بعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشف استعارة تبعية

متلازمان الخ

تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب
لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اى وصل به
مراده وطرح الجهل عن نفسه فشبه ازالة الصعاب اولا بكشف الفضلة فاستعير لها
اسمه اعني الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية بين الافعال
انما هي تبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه
يعتمد كون المشبه موصوفا فيما لا يقع موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال
والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا
وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اى لفظ المشبه به قسمان
لانه ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل
الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل
وما يشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات معاني
الحروف ثم يسري في الافعال وما يشتق منها والحروف ففي المصادر يقدر ان
معانيها شبهت بها معان اخرى واستعيرت للمعاني المشبه اسماء المعاني المشبه بها
ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف يقدر انها
شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات
ثم يسري التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا يشبه الضرب الشديد بالقتل
اولا فيستعار له اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وقس عليه

غيره واحاط والاحاطة ادراك الشيء والنيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب
كشف من غير فرق بمفرداته الجار مع المجرور متعلق باحاط اى احاط مسائله واحاط
بكمالها هذا على تقدير كون الباء زائدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره
واحاط الوجل الاعز مستظهر مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز مجرور
المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عايد الى المختصر حفظا منصوب على التميز وهو فاعل في المعنى
لان المعنى احاط حفظه والتميز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اى كقول المص حفظا
وكقوله تعالى واشتعل الراس شيبا اى شيب راسى او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض
اى شققنا ها عيونا اى شققنا عيون الارض هذا مبنى على ما قيل من ان المميز في النسبة
لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به صريحا كما في الآية او غير صريح كقولك امتلاء
الاناء ماء اى بالماء والمشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين
فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت عيونها قالوا الا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المميز
في الاصل هو الفعل المذكور بعينه بل ما لا يلاقيه في الاشتقاق سواء كان مخالفا له
في التعدى كما في طار عمرو فرحا وامتلاء الاناء ماء اصلهما طير الفرح عمروا وملاء الماء
الاناء او في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها وقال بعضهم
ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير
في الارض لكن فيه فوات مبالغة توجد في التميز وقيل عيونا نصب على الحال
واتقن اى احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية بمعنى اتقن في محل الجر معطوفة على

على جملة احاط او على جملة استظهر وباقي اعرابه كاعراب كشف ما موصولة لا بد لها
من صلة يبينها مشتملة على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزلا
منزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما به على حذف الضمير العايد الى الموصوف
وكون بين فاعل يصل على قول من يقول انه فاعل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان
كان منصوبا فان ابا الحسن ذاهب الى ان معناه معنى المرفوع الا انه لما جرى
في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا
لكن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول
اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عايد بل يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام
الى مجرد الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدرى المفتقر الى الجملة بعده مثل ان
وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات ويقسمون الموصول
الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا عليه ويجوز حذف
يعنى كما قد يحذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التى ويقال اللتيا والتى اذا فهو
بهما الدواهى ليفيد الحذف ان الداهيتين الصغيرة المنفهمة من اللتيا بتشديد
الياء تصغير التى والكبيرة المنفهمة من التى المعطوف عليه قد بلغتا من شدتهما وشناعة
شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فترك على الابهام من غير صلة مبينة له كذلك قد يحذف
العايد اى حذفا منويا لا نسيا منسيا لكونه فضلة ومستغنى عنه لانه لما صار بعضا
من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العايد اذا كان ز

العايد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى هذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه الله
او متصلا بصفة نحو ما الله موليك فضل ان موليكه اى الشئ الذى الله يعطيكه فضل منه
واليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا اتسعا فيه بان يجعل
المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف
نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى تؤمره والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة
ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اى قاضيه فحذف الضمير على كلا الو
جهين لطول الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد وان يكون روى
عن ابى سعيد السيرافى فى شرح كتاب سيبويه انه قال الواو يجئ بمعنى ومنه قولهم لا بد و
ان يكون وقيل الواو زائدة لئلا يلتبس بلا بدان تثنية وقال بعض الفضلاء
ان الواو فى مثل هذا العطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه فى كل مقام ما يناسبه
كان يقال ههنا لا بد ان يورد وان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية وهذا
الوجه هو الذى كان يدور فى خلدى ولعل هذا هو الاوجه اذ فيه زيادة تاكيد
ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب فى الجملة التى وقعت صفة او صلة كونها خبرية
لانك انما تجئ بالصفة او الصلة ليعرف المخاطب الموصوف او الموصول المبهمين
بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف او الموصول من اتصافهما بمضمون الصفة
او الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية

الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او غير طلبية
كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما
الا بعد ذكرهما فلا يصح وقوعهما صفة ولا صلة فان قلت لا نم ذلك فان الجملة
الاستفهامية فى قوله جاؤ بمذق هل رايت الذيب قط وقعت صفة للمذق قلت هذا
متأول بمقول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مقولة لقول محذوف هو الصفة
فى الحقيقة وفسر الجمل الاربع بقوله اى الاسمية نحو الذى موصول ابوه مبتداء
منطلق خبره والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل له من الاعراب وقعت صلة
للموصول والموصول مع صلته فى محل الرفع على انه مبتداء وزيد خبر ذلك المبتدا الخ
الموصول والفعلية الصريحة نحو الذى انطلق ابوه عمرو او المقدرة نحو الضارب
زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان اصلهما الضرب بالفتحات والضرب بضم
الضاد فكره دخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الحد فيه لفظا ومعنى
على صورة الفعل فصير الفعل المعلوم فى صورة اسم الفاعل والفعل المجهول فى صورة
اسم المفعول لتقاربهما فى المعنى والظرفية نحو الذى موصول فى الدار ظرف مع
فاعله المستقر فيه المنتقل من عامله صلة ظرفية صلة وهو مع صلته فى محل الرفع مبتداء
وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذى ان تكرمه يكرمك بشر وقوله فيه اى
فى المختصر صلته ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل صلة فيه والصلة لا تكون الا جملة
اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن فى فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره

وزيد صح

اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عايد الى ما فهو اى فيه مع فاعله جملة ظرفية فتح وقوعه
صلة والضمير البارز في فيه مجرور المحل بفي راجع الى المختصر والموصول مع صلته
منصوب المحل على انه مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول
فقط لكن النحاة لما راوا انه لا يصير تاما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا
بان المنصوب المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة ولما
كان في قوله ما فيه من الابهام بيّن ذلك الابهام بقوله من النحو والجار
المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهى اى الحال انث الضمير
بتاويل الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا
او لبيان هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ماشيا
او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فتدخل
تحت الاقسام الثلاثة واما الحال في قولك آتيك والجيش قادم فهو حال وبيان
للازم الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا
عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال
عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا ومفعولا
فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم يوجد هذه حالة نسبة
الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة
اسناد الفعل اليه واما تقييدنا المفعول بقولنا به فبناء على ان المشهور والمختار

والمختار عند المحققين ان الحال لا يقع عما عدا المفعول به لكونه فضلة بالنسبة اليه
فنحو جئت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا فاعل في المعنى لا على انه مفعول معه لفظا
وان فهم من كلام بعض شارحى اللباب ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت
الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا فاللام للعهد
او عوض عن المضاف اليه وهذا اى كون الحال اما لبيان الفاعل او
المفعول اكثر لانه قد يقع الحال عن المبتدا والخبر والمضاف اليه لكنه
قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل
كيف وقع حنيفا في قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف
اليه اعني ابراهيم قلنا لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان
اخيه في قوله تع ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز
ان يقع ميتا حالا منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال يقع عن غير
الفاعل والمفعول به فهو ما دل باحدهما وهذا الحال يعني من النحو اما لبيان
هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف
لما مر والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها حالا من
الموصول لانه مفعول اتقن والعامل فيه ح هو اتقن لان العامل في الحال
هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع مدخولها
صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة وما موصولة قبلها مع فاعله المستكن فيه

وقع

جملة ظرفية صلته اى ان كان الذى وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش
وحال ان كان ما قبلها معرفة كما فى قوله ﷺ ما فيه من النحو فانه اى قوله من النحو حال لكون
ما قبلها اعنى ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس اى
العذر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص
الذكر بمن البيانية لكون الكلام فيه لا يقتضى نفى ذلك الحكم المذكور عن باقى الحروف
الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو
رايت طايرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله تعالى فخرج على قومه فى زينته
اى متزينا حيث وقع بعد ضمير خرج وبعد غير المحض منهما فمحتمل لهما اما النكرة الغير
المحضة فنحو هذا ثمر يانع فى اغصانه فان النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة
واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبنى الزهر فى اكمامه فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة
محضة بل هو كالنكرة فى المعنى ثم قال بعض المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق
وغير ذلك من الظروف المتصرفة مثل الجار والمجرور بعينه فى تلك الاحكام المذكورة
فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة
وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام
هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين انضمام الكلى
الى الكلى قد يفيد الجزئية اى الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام
الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال

السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضى رح فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف
الموصولات وتخصيصها ثم اجاب بان قال لا نم تنكير الجمل فان التعريف والتنكير من
عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص فى الحقيقة هو
اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجل وطويل كان فى كل منهما العموم فاذا قلت
رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان
يكون معلومة عند المخاطب كما عرفته فى وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فلا يجوز
ان يوضح ويخصص المبهم الذى هو الموصول اشارة الى جواب آخر تحقيقى وتحقيقه
انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت
تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما فى العلم او لغيره مثل الاشارة فى اسماء الاشارة وكالنسبة
المعلومة فى الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت من موصولة قد اشرت
الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر لفظه بل بغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند
المخاطب واذا جعلتها موصوفة لم تشر ان الى علم المخاطب بمعين بل الى متعين فى ذاته
بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التعين وملاحظته جلى واذا عرفت معنى
التعريف فى الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضى لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما تكلفه
فى جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقى واعلم ان قول النحاة ان العامل
فى الحال هو العامل فى ذى الحال انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تعالى ان
هذه امتكم امة واحدة فامة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعنى هذه بتاويل انبه

قد اشرت ساد

اواشيرو امتكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبرا له وهو عامل في خبره على المذهب
المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض بهذه الآية الكريمة باق
على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سوآء كان قائله كلهم او اكثرهم
فالاولى ان يقال ان النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقوله تعالى الحج
لفظاً ومعنىً هما منصوبان على التميز بنائين مصدر ميز بالتشديد بمعنى المميز
بكسر اليآء على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم على غير مراده من قوله اتقن اى هو
تميز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة اتقن لان الاتقان قد يكون من
جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتيهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان
اتقانه اى الولد اياه اى المختصر من جهة اللفظ والمعنى معا فهو تميز عن الجملة لا عن
المفرد فان التميز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات اى ما يعين بعض المحتملات
التي نشأت وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة
الذات على قسمين تميز عن المفرد وتميز عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات مذكورة
فهو تميز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشيآء الاربعة وان رفعه
عن ذات مقدرة فهو تميز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في
اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا ويا لزيد فارسا واعجبني طيب زيد ابا
فقول المص لفظا ومعنى من هذه القسمة الثاني لانه رفع الابهام الكائن في مضمون
الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله وبمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه ومعناه

اللفظ ساه

ومعناه اى اتقن معنى ما فيه ولفظه فهو اى احكامه هذا اما بمعرفته مع علله او ضبط
قواعده مع جزئياته او بمعرفته بانتفاء الشك عنه أَرَدْتُ فعل وفاعل وهو ضمير المتكلم
اعني التاء المضمومة أَنْ مصدرية أُلَمِّظَ فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر
فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول الملمظ وهو اى الضمير
البارز عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني الملمظ مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها
مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اى مع الذي عمل اردت فيه وهو اى قوله
مع ما حال من الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل على انه خبر ان اى فان الولد الاعز
مراد مني تلميظه او مريد انا تلميظه وقت استظهاره وانما فسر بهذا البيان ان
اصل الخبر الافراد وان الجملة ههنا في محل المفرد وما قيل انه اى مراد مني تلميظه لا يجوز
ان يكون مفسرا لقوله اردت ان الملمظ لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت يدل
بصراحته على المريد لا على المراد فغير وارد لجواز تفسير الشي بلازمه ومعنى الملمظ اذيقه
والطعم فان التلميظ تفعيل من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام
في الفم او اخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق فكذا
التلميظ اطلق ههنا واريد به لازمه اعني الاطعام والاذاقة فهو من الكناية المطلوب
بها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة تخييلية قرينة للمكنية ولا تنافي بينهما لان
الكناية لفظ مستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في التحقيق اثبات ما يلايم
المشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر تفصيله وقيل

معناه الاعطاء يقال لمظ فلانا من حقه اى اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية
لان الص شبه فى نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له لازم
المطعومات عادة من الاطعام والاذاقة والاطعام وهذه الاثبات استعارة تخييلية كما مر
ومعناه الحقيقى اى الغرض الاصلى من ايراد التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام التربية
والتعليم فالمعنى المتحقق الاراة من قوله اردت ان الممظه هو انى اردت ان
اعلمه **مِنْ كَلَامِ** مجرور بمن متعلق بالممظه اعلم ان الظاهر ان من فى قوله من كلام
للتبعيض فكانه اشار الى المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام فعلى هذا يكون
قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اى الممظه شيئا من كلام الامام ويحتمل ان يكون
من زائدة على قول من يجوز زيادة من فى الاثبات **الْإِمَامِ** هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب
اسم يقع على المكتوب والاله اسم يقع على المعبود فهى ليست بصفات بل اسماء للصفة
يدل عليه انها توصف ولا توصف بها مثلا يقال اله واحد ولا يقال شيئ اله
وهو اى الامام مجرور لكونه مضاف اليه للكلام **الْمُحَقِّقِ** مجرور على انه صفة الامام
وَالْحِبْرِ مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر افصح
كذا فى مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعى لا ادرى انه بالفتح او بالكسر
وقال ابو عبيدة والذى عندى بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتفنن
وقيل هو مقلوب من البحر قلب مكان حيث اذ الباء مكان الحاء وقدم الحاء
مكان الباء لان العالم مجمع للعلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة

المتقن

الحيوة اما الماء فظ وقد قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي واما العلم فبقوله
عم من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فبهذه المناسبة اى بمناسبة ان كلا من البحر والعالم
مجمع لما هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب على العالم المتفنن يعنى يطلق البحر
على العالم بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه عليه
ايضا بهذه المناسبة **الْمُدَقِّقِ** مجرور صفة الحبر من دق فلان الشيئ اذا علمه
على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفى ويلايمه قولهم التحقيق اثبات المسائل
بدلائلها والتدقيق اثبات دلائلها بتحقيق المقدمات المأخوذة فيها **أَبِي**
مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل **بَكْرٍ** بسكون الكاف مجرور لكونه مضافا
اليه لابى والكلام فى ابى كالكلام فى ذى الانعام وابى بكر كنية الامام وهى اى
الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الا
صطلاح ثم اما ان يصدر باب وام او ابن وبنت او لا يصدر بشيئ من ذلك
فالاول كنية كابى بكر وابى عمرو وام كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبى عم
والثانى وهو العلم الغير المصدر باب او غيره اما ان يقصد به الذم او المدح
او لا فالاول اللقب بفتحتين والثانى العلم اى العلم الاصطلاحى والايلزم كون
الشيئ قسما من نفسه هذا تقدير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم
العلم بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى وهم قد صرحوا بخلافه والثانى انه جعل قسيم
الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا قسيمهما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية

علم صدر باب او ام او ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه
قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما وكذا قرره الشريف الجرجاني في شرح
المفتاح وذكر في المفصل ان العلم لا يخ من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو
او لقبا كبطة ولعل الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما
من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما يسمى اسما فبالضرورة جعل المقسم العلم
بالمعنى اللغوي اي لا بالمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
عبد القاهر عطف بيان لابي بكر **بن** سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين
العلمين وذلك اي السقوط للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج
وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر فيحذف التنوين من
العلم الموصوف ان وجد لانه وقع وسط الاسم والوسط ليس من مظان التنوين
نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن صفة له بل
خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تع وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين
عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذفان ان اضيف ابن الى غير
العلم نحو هذا ابن اخي لان وقوعه بين علمين اكثر ومن ههنا يقال ثبوت التنوين
في اللفظ وثبوت الالف في الخط متلازمان فكذلك حذفهما وهو اي ابن مجرور
لكونه صفة عبد القاهر وهو اي ابن مضاف الى **عبد** وهو اي عبد مضاف الى
الرحمن الجرجاني صفة نسبية اي متحصلة بياء النسبة للامام لا لعبد الرحمن مع

مع كونه اقرب من الامام لان المراد معرفته اي معرفة الامام بانه جرجاني دون
بغدادي وغيره لا معرفة آبائه فوصف الامام بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون
غيره **سقى** فعل ماض فاعله **الله** مفعوله **ثراه** الثرى ههنا بالقصر التراب الندي
وبالمد كثرة المال اي قبره ومنزله منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا
اليه لثرى عائد رفع على انه خبر بعد الخبر لقوله والضمير الى الامام وسقى قد يتعدى
لا مفعولين كقوله تع وسقاهم ربهم شرابا طهورا **وجعل** فعل ماض من الجعل بمعنى
التصيير وهو من افعال القلوب اي من ملحقاتها ومما يجري مجراها في الدخول على
المبتداء والخبر يتعدى جعل الى المفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ولو زاد
الموصول وقال التي يتعدى ليكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب او حذف قوله
الممتنعة الاقتصار على لا ندفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار عليه من خصايص
افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي يجري مجراها في مجرد الدخول على المبتداء والخبر
لا في خصايصها وفاعله مستتر فيه عائد الى الامام **الجنة** هي في اللغة البستان ومنه
الجنان **مثواه** اي مكانه من ثوى بالمكان اقام به مفعوله الثاني والهاء فيه كالهاء في ثراه
وهذان الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظا وانشاءان معنى فان المراد من سقى
وجعل انشاء السقي والجعل المذكورين لا الاخبار بانه سقى وجعل في الماضي فهما
ههنا بمعنى الامر لانهما دعاء وهو والدعاء في قوة فان معنى قولك ليغفر الله لك فسقى
وجعل ههنا بمعنى ليسق وليجعل وانما عبر عنه بلفظ الماضي تفاؤلا لان السقي والجعل

مفعوله الاول
الامر

المذكورين وقوعهما وهو اخبر عنهما بالمضى اوتادبا كاتة راى اداء الدعاء بصيغة
الامر مستبشعا غير لايق لقانون الادب على ان حروفه اقل من حروف الامر كما لا
يخفى وانما عطف اى لم يعطف ما فى قوة الامر على الاخبار حيث عطف الا باعتبار
الصورة مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة وضحك فحياك الاله فكيف انتا حيث عطف
حياك حال كونه فى معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اى باعتبار
انهما خبران صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع
المفرد وهو اى عدم وقوعها موقع المفرد ظ فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام
لفظى وتقديرى ومحلى فاللفظى فى خمسة مواضع الاول فيما آخره صحيح ولو قال فى
الصحيح لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخره
وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت فى غير آخره
نحو زيد او لا نحو احمد والانسب لقوله فى حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو مثل
جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره او فى حكم الصحيح وهو ما فى آخره
ياء او واو ساكن ما قبلها نحو ظبى ودلو فانهما فى حكم الصحيح فى تحمل الحركات الثلث
مثاله مثل هذا ظبى وكرسى ورايت ظبيا وكرسيا ومررت بظبى وكرسى وكذا هذا
دلو ومغزو ورايت دلوا ومغزوا ومررت بدلو ومغزو والثانى من تلك المواضع
الخمسة فى الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم
لم يكن له اعراب لفظى كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى السوق الاحتراز عن

انسب بمعان

عن المضاف الى ياء المتكلم لا عنه وعن غير المضاف لان اعرابه لفظى ايضا نحو اب كما مر
لكن لما اندرج غير المضاف منها فى الموضع الاول احترز الشارح عنهما معا كما يدل عليه
قوله الآتى قصدا الى انضباط الكلام والقرب من الافهام نحو ابوه واخوه وحموها
وهنوه وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة فى التثنية مثل جاءنى
الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغى ان يحمل التثنية ههنا على ما
هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى المرتجل
نحو البحرين على البلد وبمعنى التكرار نحو كرتين اى كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك
فان اعرابهما مثل اعراب المثنى الوضعى والرابع من تلك المواضع الخمسة فى الجمع
المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن الجمع المكسر وهو ما تغير
بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركة وهو مندرج فى الموضع الاول ولا تتمشى ما
ذكرته من وجه الاحتراز واولو بمعنى ذوى جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على غير
لفظ بالواو وهنون حذف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها
جمع امراة من غير لفظها وذلك غير عزيز فى كلامهم وعشرون واخواته من ثلثين
الى تسعين نحو جاءنى الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولى
مال وعشرين ومررت بالزيدين واولى مال وعشرين وانما كتبت الواو بعد
الالف حالتى الجر والنصب فى اولو لئلا يلتبس بالى حرف جر
وانما كتبوه فى الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح الو وعشرون واخواته

وليست بجموع لانه لم يأت ال وعشر وثلث وغيره مفردا جمع بالحاق الواو
بل لما كان وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه
ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع الخامس من تلك المواضع الخمسة كلا
مضافا الى المضمر نحو كلاكما وكلاهما وكلانا واحترز به عنه مضافا الى المظهر فان اعرابه
ح تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث قيل السر في اختصاص
الاعراب بالحروف بحال الاضافة الى المضمر الاضافة انه لما كان كلا عنوانا مفردا
للفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا الى اللفظ وبالحروف نظرا
الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه
روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب
بالحركة فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو
الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال
الرفع بالالف فان قلت لم يتعرض بحال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ
كلا لم يتعرض الى حالة الذي يتغير فيه الف كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما
ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا
فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث وقال الثالث في التثنية
وما يلحقها على قياس ما ذكر في الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا فان اعراب
هذه الاسماء اي من الاسماء الستة الى هنا بالحروف وهو ظ ولفظى بالرفع عطف

مفرد اللفظ سالم

عطف على محل قوله بالحروف لان حروف الاعراب فيها ملفوظة يعني بها الحروف
الذي هي اعراب على راى او الحروف التي هي دلايل الاعراب على راى آخر كما مر
والتقديري الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة
وهي الاسماء المعربة التي اواخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او ممنوعة عن
مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام وبقولنا المعربة
يندفع النقض بلدى ومتى ظرفا لكونهما مبنيين نعم لو تسمي بهما لكانا معربين واعرا
بهما كذلك سواء كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء
وسواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا او لم يثبت مثل عصا ورحى
وغيرهما نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار
اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف الظاهرة او المقدرة الحركة
ما دام الفا اذ لو حركته لاخرجته الى حرف آخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل
الالف حيث كان مقدرا لعدم الاعراب في الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات
فقدرت في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة
منوية الثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي
ورايت غلامي ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذه
مسلماتي ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلث في المذهب
الاصح لان في قول بتنوين العوض اي وانما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم اعرابه

والالف ساه
ثابتة
عصا صح

حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة لكن الاول
اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون الاعراب مشتغلا بحركة لازمة
لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد
حركتين متماثلين او مختلفين ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة للياء قبل الاعراب
والاسم قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة كما صرحوا به قلنا لا نم اولا ان الاسم
قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل
التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر معرب سكون آخره سكون وقف لا سكون بناء
اذ معربية اللفظ يتحقق بقابلية توارد المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج
الاسم عن المعربية ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصل بمجرد انعدام ما يقتضي لحوق الاعراب
بآخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انهم ارادوا به
امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل اولا وان سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب
فنقول انهم قالوا ان منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة
حيث واذا واذ وغير ذلك واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع
المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو
رايت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر
فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغم في ياء المتكلم منقلبة عن
الواو ولما تقرر في العرف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما

بالسكون

بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب
بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه اعراب محكي
جملة منقولة الى العلمية نحو تابط شرا علم شخص فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة
التابط اي الاخذ بالابط الى الشخص وشرا مفعول تابط ثم جعلت اسما لرجل وهو
ثابت جابر الفهمي واعرابه تقديرا على راي والتفصيل ههنا هو ان الجملة من حيث
هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل واما بعد
العلمية فقيل انها من المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع
بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب
في آخره كبعلبك فيقال جاءني تابط شر برفع شر لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه
بالاعراب المحكي حيث حكي لفظ الجملة للدلالة على القصة في الاصل امتنع ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح ههنا مبني على هذا القول
او مفرد في قول الحجازي لا في قول النحاة باسرهم لان سيبويه وكثيرا من النحاة قد صرحوا
بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من مرفوع المحل مبتدا وزيدا مرفوع تقديرا خبره
كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس في استفسار من يقول ضربت
زيدا فنصب زيدا اشعارا بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك
ان كل اسم سواء مفردا او جزءا اخيرا من المركب كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب
فاعرابه المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العايد الى كل اسم تقديري والاوضح

كما في ...

في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري لحذف لفظ الحكي كما حذفه الفاضل في شرح اللباب.
قيل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفي نحو خمسة عشر علما
يحكي آخره على الفتح ويصير معربا بالتقدير يا في قول فيه اشارة الى ان فيه قولا آخر
سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام هو ان نحو خمسة عشر اذا جعل علما
قد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا خمسة عشرُ
بضم الرا لكن الاشهر فيما انه بعد العلمية علم يحكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال
بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية لتضمنه الاصلي وقال الآخرون انه من
المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق
لان يجري الاعراب في آخره لكن لما كان الحرف الاخير مشتغلا بالحركة البنائية
المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فان قلت
فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تابط شرا وجاز في خمسة عشر علما ترك الحكاية وجاز
جواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب في الصورتين ان يعرب لانتفاء موجب
البناء فيهما لكن في خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يترك بها
الى اعراب بخلاف تابط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب فيحتمل
ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر
تفوت به الحكاية كذا اجاب الفاضل في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم ان من
المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذي جزؤه الثاني معرب باعراب معين محمول لما

لا اعراب له لفظا مثل ان زيدا او هل زيد او من زيد والقيد الاخير احتراز عن
المركب الاضافي نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب غلامه
فان اعرابهما لفظي فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب العام بحسب
العوامل والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التي كان
الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي اواخرها ياء مكسورة ما قبلها
نحو القاضي والرامي فان اعرابهما تقديري في حالتي الرفع والجر نحو جاء القاضي ومررت
بالقاضي بالاسكان اي باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة
النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان ايضا
بالنصب ايضا اي كما جاء به في الرفع والجر او كالفتحة للضرورة الشعرية نحو قوله مهلا بني
عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب على المصدرية لامهل
المقدر وبني منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت النون بالاضافة الى عمنا
قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا اي ناصرون لنا في الصحاح المولى الناصر
وقوله لا تنبشوا نهي من نبش البقل والميت اي خلع قشره وكفنه ينبش بالضم ومنه النباش
وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد في ان موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه
مفعول لامهل المقدر الدال عليه معموله اعني مهلا مع ان المقدر امهلوا بقرينة
تنبشوا بناء على ان المقصود بيان العامل وهو امهل اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا
في المثل بفتحتين اعط امر من اعطى يعطي القوس باريها اي ناحتها من بريت القلم

لاعط ساه

من باب رمى وبالفارسية ترکشنده بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان للاعط
وهذا المثل ماخوذ من قول الشاعر يا بارى القوس بريا لست تحكم لا تفسد
القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر الى من يحسنه
ويتمهر فيه حق المهارة ومثله قوله يا دار هند عفت الا اثافيها بسكون اليآء
للضرورة والخامس من تلك المواضع السبعة الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا
بعده يرد عليه نحو قوله تعالى والمقيمى الصلوة فمن قرأ بالنصب فانه ليس بمضاف
مع ان اعرابه بالحرف تقديرا مصطفوا القوم فانه مضاف ملاق ساكنا بعده
مع ان اعرابه بالحرف لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا
بعده ملاقيا علامة منه موة ساكنا لكان اولى ليدخل نحو المقيمى الصلوة ويخرج
نحو مصطفوا القوم نحو جاءنى صالحوا القوم ورايت صالحى القوم ومررت بصالحى
القوم فان اعرابه بالواو رفعا وباليآء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اى الواو واليآء
فى اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف فى القوم ولم تسقطا
فى الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف التى بها الاعراب غير ملفوظة بها فهو معرب
بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار بالخط فى هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ
وليس فى اللفظ واو ولا يآء فثبت انه معرب تقديرا ولم يذكر المتقدمون هذا
القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديرى
من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو مسلمى ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القوم

القوم بالاعراب التقديرى فى الواو المقلوب يآء دون الواو المحذوف مما لا يعتد
به ولا يجدى ما ذكروه فى اعتذاره من ان الحذف عارض بواسطة كلمة مستقلة والقلب
يكون بواسطة ما هو لجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر الشارح القسمين معا وقولنا
ملاقيا ساكنا بعده ليشمل اى ساكنا كان من لام التعريف والاسم الذى اوله همزة
وصل نحو صالحوا ابنك الخ فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحوا بلدك فى الرفع وصالحى
بلدك فى النصب والجر كان الواو واليآء ملفوظا بهما فحكان معربا بالحروف لفظا
فلذلك احترز عنه السادس من تلك المواضع السبعة فى الاسماء الستة اذا القاها ساكن
بعدها فهى معربة بالحروف تقديرا نحو جاءنى ابو البشر فى الرفع ورايت ابا البشر فى النصب ومررت
بابى البشر فى الجر والسابع من تلك المواضع السبعة التثنية مضافة ولاقاها
ساكن بعدها فى حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهى ساقطة فى اللفظ
لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب
والجر نحو نظرت الى ثوبى ابنك ورايت ثوبى ابنك بكسر اليآء فيهما لان حفظ اليآء
التى هى علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف الالف فى الرفع فحركت بالكسرة المناسبة
له بناء على ان ما قبلها مفتوحة تعادل الثقل الناشئ من كسرة اليآء وانما قلنا بخلاف النصب
والجر لان اعرابهما باليآء وهى باقية لفظا وان كسرت للسكون بعدها فيكون معربا
لفظا وهو ظ ومما يعرب بالحروف تقديرا مثل دعنى من تمرتان على الحكاية فى جواب
الك تمرتان فان اعرابه بيآء مقدرة وانما اظهر الالف لفظا لما تلفظ به القائل الاول

جاء زحو

ساكن

مررت

ادالاقا

اى دعنى مما تلفظت به وهو قولك تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل
سائله اليس قريشيا فقال ليس بقريشيا وانما اطنبت الكلام اى كثرته فى هذا
المقام لانه من مزالق الاقدام المزالق جمع مزلقة وهى الموضع الذى لا يستقر عليه
القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحلى ففى الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات
واسماء الاشارات وكالافعال الماضية والجمل فان الاعراب فى هذه المذكورات محلى
لا لفظى ولا تقديرى والفرق بين التقديرى والمحلى هو ان التقديرى انما يستعمل
حيث لمكان استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق فيها لمانع
كما فى الاقسام المذكورة فى الاعراب التقديرى والمحلى انما يستعمل حيث لم يستحق
الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى متعلق بيستعمل انها اى الكلمة وقعت فى محل لو
وقعت فيه غيرها من معرب صحيح الآخر لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب فى المحلى
مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع فى التقديرى فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه قول
الجمهور الجار مع المجرور فى مررت بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة
منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل ههنا مع انه ليس بموضع لم يستحق
الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان كانت كل منهما
مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بمعنى مجازيا شاملا
للجمل وغيرها لكن بقى ان يقال ان بزيد لم يقع فى محل لو وقع فيه غيره لظهر فيه الاعراب
اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول

المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذى ذكر بين الاعراب التقديرى والمحلى
انما هو على اصطلاح المتاخرين وهو الحسن لما فيه من الامتياز واما الاوايل منهم
فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله فى المفصل الاسم المعرب ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او محلا فليتامل فى هذا الكلام وليحفظ من نفايس النحو
يقال شئ نفيس اى يتنافس ويرغب فيه **حتى يعلق** اى تتشبث من علق الشئ
الشئ اذا تشبثه وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة
وهى ان حتى تجئ على ثلثة معان اى على ثلثة اوجه الاول للجر نحو اكلت السمكة اى
الحوت الواحدة حتى راسها واعلم ان حتى الجارة تشارك الى فى معنى الانتهاء
الا انه يفارقها من حيث ان مجرور حتى لا بد ان يكون جزءا مما قبلها كاينا بحيث
يستوفى الفعل المتعدى بحتى جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على التقضى الى ان
ينتهى الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه كذلك اما بملاحظة الضعف
نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات الناس حتى آدم او الانبياء او كونه
حد الما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او شيئا ملاقيا الجزء ما قبلها كاينا مثل ذلك الجزء
فى الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا تلخيص معنى قوله اى على تقدير
كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهى به المذكور قبلها كالراس فى اكلت السمكة
حتى راسها فان الراس ما ينتهى به السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهى المذكور قبل
حتى عند ذلك المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح شئ ينتهى عنده

لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق
والبيان وانما شرطوا ذلك لان الغرض الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان ينقضي
ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر اخر جزء من
الشيء او ما يلاقي آخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها
ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الراس بضم الهمزة
مجهول اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم في المثالين المذكورين وكذا
يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل
ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف
لا يستقيم قوله مطلقا قيد للمنفي لا للنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها
بعضا مما قبلها يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام
المبرد في المقتضب وفي كلام ابن الوراك في الفصول الخمسين من تلك المعاني الثلاثة كونها
للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمروا او مررت بزيد حتى عمرو
والاولى ان يمثل بنحو جاءني القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح بشرط ان يكون
ما بعدها جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله ولكن شرطها اي حتى
كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها فهي تخالف ساير حروف العطف في ايجاب
مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما شرطوه لانها موضوعة للغاية والدلالة بالجزء على احد
طرفي الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الحاج حتى

حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه
فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية
والطرف لا يكون الا من جنس المغيا بضم الميم وتشديد اليا ومعناه ذو الغاية فقوله
وذي الطرف عطف تفسيري له فلا يقال جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا
رايت الرجل حتى امراته بالنصب ولا اكلت الخبز حتى الرمان بالجر وان اردت
ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبر التام فيما نقرر لديك وهو ان حتى
العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق حكم بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى مدخولها
في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة لكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه
حقيقة نحو ضربت حتى زيدا او بالتاويل نحو ضرب بني السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا
كالجزء بالاختلاط ولا يجوز ان يكون ملاقيا لجزء منه كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط
مجانسة ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى من ساير اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء
او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر
غير المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفى في ذلك بان يكون اخر اجزاء المعطوف عليه كما
في الجارة اذ لا يكفي ذلك في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى العاطفة
وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخوله ملاقيا لجزء ما قبلها في العاطفة
وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق
بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر لجواز ان يقال جاءني القوم

حتى انت واختصاص الجارة به و الثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من
ان يكون ما بعدها مبتداء وخبرا نحو جاء في القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو
جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله
حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي اي لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة كما يجي بمعنى
انتهاء الغاية قد يجي ايضا للسببية بمعنى كي وقيل وقد يجي ايضا بمعنى مع وزعم
الفارسي وابن مالك انها تجي بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما
قدرت ان المصدرية لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بتقدير ان معه فحينئذ يجوز
دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط اي حين ان يكون جارة بمعنى
كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك
اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مترتبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم والدخول في الجنة مترقب وجوده
بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان الدخول والسير قد انقطعا
ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار
ان المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت حتى للسببية نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى ههنا للسببية لم

بالنسبة

لم يتعرض الشارح الا اليه وههنا كذلك اي ما بعد حتى مستقبل بالنسبة الى ما قبلها
تحقيقا لان العلق بطبعه امر مستقبل مترقب وجوده عند اخبار المتكلم الى ما قبلها
وهو ارادة التلميظ والجملة الفعلية اعني يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا
متعلق بقوله المظ والمجرور ههنا هو العلق بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو
ارادة التلميظ الظاهر ان يقال وهو التلميظ عنه اي ينتهي عنه لا به والحاصل
ان العلق وان لم يكن جزءا لما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلميظ وروادفه عادة
فقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي وهو المظ
ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على المظ فيكون الجملة
منصوبة المحل لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك
اي منصوبة المحل وهي المظ والمعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة
لانها مفعول اردت واما لفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة لا لمظ
ما لا نسحاب بخلاف ما اذا كانت حتى جارة فانه اي لفظ يعلق منصوب بان المقدرة بعدها
كما ذكر آنفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود ههنا
لانها اي حتى ههنا للدلالة على احوط في الشيء وهو ارادة تعليم العلم للولو وطرفاه
اي طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان
مع الفعل ارادة تلميظه والعلق بطبعه الاظهر ترك قوله ارادة ليلايم قوله
فيكون بين التلميظ والعلق مجانسة بان يكون العلق بجزء من التلميظ بتاويل

ان العلق بسبب كونه من لوازم التمليظ عادة صار كالجزء من التمليظ والقوة
مغادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى من التمليظ فالمعنى اردت ان المظ من كلام
الامام شيا فشيا يوما فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى
التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء
وخبر والكلام مستقل منقطع عما قبلها فلا تكون ابتدائية لفوات شرطها امعن
امر من امعنت بمعنى اى اطنبت واسرعت يعنى مبالغه كردم كذا في الدستور والمعنى
احسن تاملك في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغامض
ضد الواضح من باب سهل بطبعه متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة
الطبع اليه عايد الى الولد الاعز وهو اى الطبع في الاصطلاح ما يكون مبداء
الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك
عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبداء الحركات الصور النوعية
او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبداء الحركة من غير شعور
كالصورة الحجرية التي يكون مبداء للحركة الهابطة من غير شعور كذا قال الامام في
شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام
هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال
في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر
والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة

هكذا م

قوة للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد ههنا بالطبع
الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه من لفظ مجرور بمن والهاء ايضا مجرور محلا
لاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى فاعله و الحلو بوزن
الفعل ضد المر مجرور صفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل
يعلق وهو ما الموصولة في قوله منفجر اى يسيل وقوله منه متعلق بمنفجر والضمير
المجرور بمن عايد الى الموصول ولفظ ينابيع مرفوع على انه فاعل منفجر وهو اى لفظ ينابيع
جمع ينبوع وهو عين الماء الحكم مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع
الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا
يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال
اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول
فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه
لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح
فيما سبق الوجه الثاني اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال
التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة
فانه لو تاخر لالتبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدمت
في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الضمير المعرفة فيجوز اى يلزم
ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذه الحال وهي من لفظه فيكون تقديره

اى الكلام حتى يتعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقرير غير جائز لانه يلزم منه اى
من هذا التقرير تقديم ما فى حيز الصلة وهو منه قوله وهو مبتداء راجع الى ما وقوله
منه اى لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اى
الموصول ما اى لفظ ما وما فى حيز الصلة اى الشئ الذى يكون فى حيز الصلة لا يتقدم
عليه اى على الموصول لانه اى ما فى حيزها فى حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان
الصلة لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الثانى له فلا يجوز تقديم شئ من الصلة
وابعاضها على الموصول لاستحالة تقديم الثانى من الشئ وجزئه وكذا الجزء الثانى على ذلك
الشئ لاستلزامه تقدم الشئ على نفسه كما لا يخفى وكذا ما فى حكمها والحاصل انه لا يجوز
ان يكون من لفظه حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديم والتالى باطل لاستلزام
الخ فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظه مقدم على المضمر والحال لا يتقدم
على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر فى الاصح
فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له فى الاصل فلا يقع
حيث لا يقع متبوعها مع المجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار فكذا الحال
لا يتقدم عليه وانما قال فى الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف
بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة فى قوة
اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها فى اذهبت فكذلك يجوز
فى ذهبت لا يقال ان المحذور الذى ذكر فى الوجه الثانى لازم على تقدير جعلكم اياه

اياه حالا من الموصول لان الحال من الشئ اصلها ان يكون متاخرا عن ذلك الشئ
فيكون فى حيز الصلة ايضا اى كما يكون فى حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير منه
فلزم تقديم ما فى حيز الصلة عليها لانا نقول لا نم ما ذكرتم بل اللازم ح اى على
تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما فى حيز الموصول وما فى حيزه اى حيز الموصول
لا يكون من تتمة الصلة التى هى كالجزء من الموصول وتقديم ما فى حيز الموصول جائز
فقطرت الفاء لعطف هذه الجملة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون
علامة لجزاء الشرط محذوف فالفاء يسمى فاء فصيحة وذلك اما لانه افصاحها
اى لاظهارها وانبائها محذوف نحو وصف لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم
والكلام المصنف تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اى اذا كان الطول مستحضرا
للمختصر ومحيطا بمفرداته فقطرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جزاء لهذا الشرط
المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا القول بجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغى ان تتخذ به
فى السعة اذ قد تقرر فى موضعه ان اذا لا يجزم الا فى الضرورة كقوله واذا تصبك
من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلى ولهذا عد واجواب
اذا من الجمل التى لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اى مضرة وغيابة الجب قعره
والمراد بها ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو المستشهد والفاء فى فاصبر
جزائية وفى فكل تعليلية وكل مبتداء فستنجلى اى ستزول خبره ودخول
الفاء على خبر المبتداء اذا لم يوصف بما يستشفه الضعف ويحتمل ان يكون

التقدير فكل غاية تصيبك او يكون الفاء زائدة في مختصراته متعلق بنظرت
ونظره في المختصرات عبارة عن فكره وتأمله فيها لان النظر اذا استعمل مع في يكون بمعنى الفكر
كما اذا استعمل بالى واللام وعلى بمعنى الابصار والترحم والغضب على اللف المرتب
والضمير في مختصراته مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام المطلوب مجرور
لانها صفة المختصرات فان قلت المختصرات جمع والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة لها
والمطابقة شرط بين الموصوف والصفة في الافراد والجمع اذا كانت فعلا اى اذا
كانت الصفة فعلا للموصوف وقايمة به كما سيجئ هذا او عن بلاو فاء اللهم
الا ان يقال المراد انه سيجئ في اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته ويسمى هذا وصفا
حقيقيا ولو لم يكن فعلا وقايمة به تسمى صفة سببية نحو جاءني زيد الطويل غلامه
فان قلت فما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل لموصوفه
وقايم به فان الاسمال جمع سمل بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام
وهو الشئ المختلط مع غيره يقال نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط بماء المراة
ودمها والعتاقة والاختلاط وصفان قايمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف
مفرد والوصف ليس كذلك قلت هذا على تاويل ان الموصوف مركب من
الاجزاء المستفادة من الوصف فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه
بالجمع وههنا كذلك اى الوصف فعل للموصوف وقايم به لان المضبوطة قايمة بها
قلت ههنا قاعدة وهى ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل

في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك
في قولنا النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع
مؤنث لكونه في تاويل الجماعة واما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث فروعي
اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاؤوا ولا يجوز
الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤوا وان جاز العيون والايام فعلن وههنا
المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المصنف اختار الافراد
من هذين الجايزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام في قوله دون بمعنى قدام وقد
يجئ بمعنى اسفل ضد فوق وعلى ايهما يحمل يكون مع فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل
نظرت وحاصل المعنى نظرت في مختصراته المضبوطة متجاوزا الى الكتب المبسوطة هذا
واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق بفعل
او معناه والثاني انه اذا لم يسبقه ما يطلبه لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها
وبعد المعرفة المحضة فحال عنها وبعد غير المحضة منهما فمحتمل لهما والثالث انه متى وقع
صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد
هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا
فنقول قوله دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله والعامل فيه اى في النصب المذكور
نظرت يرد عليه انا لا نم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبقه
ما يطلبه لزوما من المبتدا ونحوه وهو ظرف وقع بعد المعرفة وهى مختصراته فهو حال وقد عرفت

كذلك

في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه اي في نصب دون
على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصب على الظرفية هو المحذوف
فان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون وحده وعامله محذوف والمنصوب
المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعني دون مع فاعله المستكن المنتقل اليه
من عامله بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن
الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم ان دون يجيء بمعنى غير ايضا
صرح به في شرح اللباب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت
في مختصراته المضبوطة غير كتبه المبسوطة تدبر كتبه جمع كتاب مجرور لاضافة
دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه ليس
جزء من الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتب بالمبسوطة بسبب اضافته
الى الضمير ذكرهما معا فوجدت الفاء فيه كالفاء في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين
الاول منهما قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات
واعلم ان التمييز في المفرد انما ينتصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي
راقود خلا او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل ذهبا وفي
المبني كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك
وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو
ويحه رجلا وربه رجلا او بنون التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقول للص

للص تعاورا اي تداولا واستعمالا من قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا واليه
اشار الشارح بقوله نصب على التمييز من اكثر لانه اي اكثر اسم تم بالتنوين
تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب تمييزه فاكثر قد نصب تعاورا
على التمييز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف
وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا بناء على انه اسم والاسم يستحق
التنوين وانما سقط لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشارح
بقوله لان كل تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين ثابت تقديرا ليس بشيء
كيف وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة
فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا ما قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره
حيث قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل بمميز سببي
لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة السببي صلاحيته للفاعل بعد ان يصير
افعل فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصلح لذلك فيجب الاضافة نحو زيد
اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة
لكونه غير منصرف لا انه ثابت تقدير السقوطه بالاضافة كما زعمه الشارح قوله
او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر اذ اصله خمسة وعشرة منونين
ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث
يكون عددا واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو والموزنة للانفصال وبني الجزء الاول

فحذف التنوين عنها للبناء لان تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله على ما
جعله الشارح من انه تمييز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد اكثر
واليه ذهب شارح الضوء حيث قال هو تمييز من اسناد اكثر لا من تعلق
الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى **بين** منصوب
على الظرفية والعامل فيه تعاورا **الائمة** جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها
والمفعول الثاني لوجدت **المائة** او هي بدل من اكثر على تقدير ان وجدت
يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل **والجمل** منصوبة معطوفة
على المائة وكذا قوله **والتتمة** وهذه الثلاثة اعني المائة والتتمة والجمل كل واحد
منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني رح وهذا الاعراب اي كونه بدلا
من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان وجدت بمعنى علمت
فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعول الاول وتعاورا تمييز والمائة مفعوله
الثاني من قوله وهذا الاعراب الى ههنا تلخيص لما سبق وتبيين له كما لا يخفى
فاستطلت فعل فاعل منونين والفاء فيه كالفاء في نظرت فهو ماخوذ من
طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر
الى الغالب والاقيس يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح **ان** مصدرية
اكلفه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب على انه مفعول اول لاكلفه وعايد الى الولد وهو اي اكلف

اكلف يتعدى الى مفعولين اللذين ثانيهما غير الاول ومفعول الثاني قوله **جمعها**
والهاء مجرورة المحل لاضافة جمع اليها عايد الى الكتب الثلث والجملة الفعلية اعني
اكلف مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت **واحمل** اي اكلفه
منصوب معطوف على اكلفه وهو اي احمل يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما
يتعدى اكلف اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني قوله **رفعها** والهاء مجرور المحل
لاضافة رفع اليه عايد الى الكتب الثلث **كراهة** مصدر منصوب على انه مفعول
له لاستطلت وهو اي المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه
سواء كان علة غائية متأخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك او سببا
باعثا عليه في التصور متقدما عليه في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنًا
ومضافة الى مفعولها وهو اي مفعولها لفظ **ما** وهي اي لفظ ما موصولة **فيها**
جملة ظرفية صلته وقد مر نظيره غير مرة والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة
كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيها اي في كتب الثلثة والضمير
المستكن في فيها عايد الى تقديره كراهتي ما حصل فيها واعلم ان شرط نصب المفعول له
ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا
للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له
نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا

فيها

من فر ارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحاً لك فاذا وجد بهذه الشروط الثلثة

باسرها ينتصب المفعول له وذلك لانه يصير شابها بالمفعول المطلق بدخوله

في ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل المذكور ومقارن لوجوده فكما يتعدى

الفعل اليه بغير الحرف كذلك يتعدى الى المفعول له بغير الحرف لان الفعل يقتضيه

اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط يكون مجرورا باللام اى

يكون اللام واجبة لانه اذا فقدت بهذه الشروط او بعضها لا يكون داخلا في الفعل

المذكور مثلا اذا فقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزاير لا يندرج اكرام

المخاطب في فعل المتكلم لان فعل هذا لا يندرج في فعل ذاك وهو ظ وقوله لفقدان

تعليل لقوله يكون مجرورا اى انما يكون مجرورا باللام في نحو جئتك لاكرامك الزاير

لفقدان الشرط الاول فان المجى فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفي نحو

جئتك للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل

في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل

فكيف يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان

الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل السابق ايضا لان الفعل الواقع

امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو ظ ان قلت هل يجوز

اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا او

معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف

ضعف وقيل لا يجوز لانه ح يشبه الحال والتميز لما فيه من البيان وكونه نكرة

فلا يقال في ضربت تاديبا للتاديب بل للتاديب او لتاديبه قال ابن

مالك جر المستوفى بشروط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرد

عن اللام بالعكس ويستوى الامران في المضاف وسيجى بلميته هذا اى سيجى

تعليل بهذا المذكور وهذا ايضا من مواعيده الغير المعرفاة ان شاء الله تعالى

من الاشياء جمع شئ كقول واقوال عند الكسائى وعند سيبويه اصله شياء

على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة الاول

الى الصدر اى قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء فصارت اشياء على وزن لفعاء

فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني غير منصرف قال في الجاربردى

ان لهم في لفظة اشياء مذاهب ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق فعند سيبويه

بوزن لفعاء اصلها شيئاء قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهة الف

بين همزتين وهذا القلب شايع ذايع وعند الكسائى بوزن افعال جمع شئ

بوزن فعل بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصله

اشيئاء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة الف بينهما جمع شيّئ بتشديد الياء

بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ من غير الشايع وعليه تقرير اكثر

الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح فعلى الاول منصرف وعلى الثاني

غير منصرف لا يخلو بظاهر عن شوب ضعف وهى اى الاشياء مجرور بمن والجا

لفعاء

مع المجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو اى الموصول في معنى المفعول
للكراهة وان كان في اللفظ مضافا اليه لها **المعادة** اسم مفعول من الاعادة مجرورة
على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لما جاز الامران اى
الافراد والجمع اختير الافراد للاقتصار **وان** الواو للحال وان للشرط **كانت** فعل
الشرط وهي من الافعال الناقصة واسمه مستتر فيه عائد الى الاشياء **لا تخلو** فعل مضارع منفي
بلا جزاء الشرط يرد عليه ان يقال لا نم انه جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن
حقيقة الشرط استغنيت عن الجزاء فهو اى قول المص وان كانت لا تخ مثل قولك
اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باق على حقيقة الشرط لما صح
ان يكون قوله لا تخ جزاء له فانه من تتمة الشرط لكونه خبر كانت بل يطلب له جزاء
بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط
مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط في موضع الحال من الاشياء وانما
سلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط
بشيء قبلها فلا يكون حالا فهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوها عن
حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو في مثله لئلا يلتبس
بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتني لتوهم
انه جملة شرطية جزاؤها المقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور عليه
ولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا

لا لفظا ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها
اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها
بل بعد جعلها خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو ما جاءني زيد وهو ان تسأله يعط
فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية
يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم في ذلك طريقان احدهما الاخراج
عن حقيقة الشرط والثاني جعلها خبر المبتدا مع بقائها على حقيقة الشرط وقول
المص وان كانت لا تخ من قبيل الاول وهي اى الاشياء في معنى المفعول فقوله وان
كانت لا تخ من قبيل الحال عن المفعول لانها اى الاشياء عبارة عن الموصول في كراهة
ما فيها وهو اى الموصول منصوب مفعول للكراهة قبل الاضافة تامل وسيجيء تحقيق
هذه المسألة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال بهذا الوعد
بهذا الوجه مستتبع لا لطف له كما لا يخفى على الذوق السليم **من الافادة** مجرور
بمن متعلق بلا تخ **فاصطفيت** فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت **منها** اى
من الكتب الثلاثة متعلق بالتصفيت **هذا** اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح
بل على السكون لشبهه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف
محتاجة الى متعلقاتها لكن محله هنا نصب لانه مفعول التصفيت **المختصر**
منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون
على كلا التقديرين تابعا للمبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال

مضى امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه فان قلت لم جاز نحو يا زيد
الظريف برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبنى على الضم قلنا لمشابهة حركة
المنادى المبنى حركة الاعراب فى العروض حيث ان حركة الاعراب عارضة
بسبب مجئ العامل كما ان حركة البناء فى المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب
النداء **ونفيت** معطوفة على المتصفيت **عن** حرف جر **هو** مجرور به واعلم
ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان
كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين واما
عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال كما ذكروا فى تنوين جوارٍ من انه عوض
عن الياء عند سيبويه وعن حركته عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم
والتنوين فيه اى فى كل عوض عن المضاف اليه اى من قبيل الشق الاول دون
ما عداه اى عن كل واحد **منها** اى من الكتب الثلثة **ما** مصدرية **تكرر** فعل
ماض والضمير فيه اى فى تكرر عائد الى كل فى قوله عن كل منها وهو اى تكرر فى تقدير
المصدر بما مفعول نفيت اى نفيت عن كل تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة
لانه يلزم ان يكون المنفى نفس المسئلة المتكررة وهو غير جائز لان المراد نفى
التكرر دون نفى المتكرر ولو حكم لجواز نفيها اى لجواز نفى نفس المسئلة المتكررة
لم يكن الكتاب يعنى المصباح مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤد الى
الفساد لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قولنا الفاعل

٦٧

الفاعل مرفوع بيانية اى مسئلة هى قولنا الفاعل مرفوع مذكورة فى الكتاب
وبطلانه بيّن كذا اشارة الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة الى قيل لكن فيه
نظر لانا لا نم انه يلزم من نفى المتكرر نفى نفس المسئلة المتكررة التى هى المسئلة
النحوية لان المتكرر هو الشئ الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخل
فى المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفى المجموع المركب من الموصوف والصفة
نفى كل جزء اعنى الموصوف الذى هو المسئلة النحوية ههنا مع الصفة التى هى تكرارها
لان نفى المجموع قد يكون بنفى قيد من قيوده ولو قال بنفى جزء من اجزائه لكان اظهر
فلم لا يجوز ان يكون كذلك اى بنفى المجموع بنفى قيد من قيوده واذا كان كذلك
فنفى المتكرر ههنا بنفى تكرره لا بنفى نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفى نفس المسئلة او نقول
فى رد ما قيل ولا يجوز ان يكون موصولة آه يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف
هكذا او نفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فيستقيم الكلام فافهم فانه من مزال الا قدام
استثقالا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستثقلا
انا **للمعاد** متعلق باستثقالا وهو اى المعاد مصدر ميمى بمعنى الاعادة والتكرار
واستثقالا معطوف على استثقالا يجاز فيه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا
لغير مفيد للمفتح متعلق باستثقالا واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر ميمى كالمعاد والتقدير
لاجل استثقالى او مستثقلا انا لافادة التكرار على ان يكون اللام عوضا عن المضاف
اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى حينئذ الا بارتكاب الحذف فى فاعل الاستثقال له

لاستقلال به

على الشيء قليلا مان

ومفعوله معا ان الاستقلالي فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال عق الشيء قليلا
وذا لا ينحصر في المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول
ولا منع لعقده قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب الضوء فقال وهو اي المفاد اسم مفعول
من افاد يفيد واللام فيه للعهد الخارجي والمعهود هو الولد فالمراد من المفاد الولد
او اللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقول من قال
اللام بمعنى الذي لانه في الصفة وهو فيها اي اللام في الصفة اي في اسم الفاعل والمفعول
دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء
على ان الموصول من المعارف والتعريف ينافي الجنسية والاستغراق بط قوله قول
من قال مبتداء وبط خبره وما بينهما مقول لقائل لانا نقول القول بكون اللام
للجنس على مذهب المازني والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام
عنده في الصفات مطلقا سواء كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب ونحوه
اولا اي او لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن والكافر
فانهما اسمان لطائفتين معهودتين ويطلقان على كل فرد من ما تين الطائفتين
من غير ملاحظة كونه مصدقا الآن او منكرا فيه ولهذا ترى يستعملها الى شخص كانه
من المعارف بمعنى التصديق والانكار والجاهل بهما وهذا نظير ذبيحة اذا
اطلق على ذات المذبوح من غير ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف ضرا ان اللام
ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نم ان الموصول ينافي الجنسية

الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب العالمين
بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اي الذين واللام في العالمين موصولان
كائنين في هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي
شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء وكيف ينافي
الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قالوا ان الاقسام الاربعة
للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني
جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية [illegible] نحو جريانها في المعرف
باللام بعينه فليتامل ولا مخافة التطويل والاطناب لذكرنا هناك ههنا على
فوائد لم يحم حولها الا واحد بعد واحد من اولى الالباب غير هو صفة في الاصل
بمعنى المغاير اي مغاير المؤخر اي في حال كونه مغاير المؤخر ويستوي فيه الاحوال الثلاثة
كلها لان فيه معنى النفي فجرى مجرى حرفه في عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان
النحاة قد منعوا التعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية
لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل
في عبارات بعض العلماء اي في كلا الصنفين فكانهم جعلوا بمعنى المغاير وهو
اي غير ههنا منصوب على الحالية من ضمير التصنيف مدخر بالدال المهملة
المشددة مجرور لاضافة الغير اليه وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مذتخر
قلبت التاء دالا فصار مذدخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها

مهملة فصار مذدخر وجاز فيه مذخر بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال
المهملة في الذال المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة
فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ثم ذالا او الذال دالا
وجاز فيه ايضا مذدخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتحليله نظرا الى عدم
اتحادهما في الذات فضل منصوب على انه مفعول مذخر البحر مجرور للاضافة
فضل اليها وانما عمل مذخر في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد على غير
وهو في معنى النفي لان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى
بمعنى
الحال او الاستقبال اي عند تجرده عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول
عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بل
هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي
ضرب وانما اشترط ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي
لا لفظا وشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل
عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف
والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الماضي او
الاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب
ابوه او ضارب في داره عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع لشدة
اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف

فيشبه الماضي معنى صح

باجنبي صح

الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا
الشرط لانه ليس باجنبي والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة
وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما
وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا تقتضي فاعلا ولا
مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون
واقعا عند العمل موقع ما هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك اما بكونه مسندا
كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي سيذكر فانه حينئذ ان يكون مخبرا عنه
فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم الفعل او بوقوعه بعد ما هو بالفعل
اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون
الذوات وكذا الاستفهام شانه ان يكون من الاحكام والعوارض دون
الذوات الاول حرف النفي نحو ما قائم زيد او ما في معناه اي في معنى حرف
النفي من اسم او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم كما في قول الشاعر
وان امرأ لم يعن الا بصالح لغير مهين نفسه بالمطامع فان مهين عمل في نفسه
النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قائم الزيدان قوله وان
امرأ في مختار الصحاح المرء الرجل يقال هذا مرء صالح وهذه مرأة
صالحة فاذا ادخلت الف الوصل في المذكر قلت امرؤ فتابعت فتح
الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل حال فيكون في [illegible] الثالثة

معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعن على وزن لم يرم صفة امرا ولغير باللام
الابتدائية مفتوحة مرفوع على انه خبر انّ ومهين على وزن مجيب اسم
فاعل من امان يهين اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعنى ان الرجل الذى
لا يهتم الا باعمال صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع فى كل موضع الثانى من تلك
الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله ليت
شعرى مقيم العذر قومى مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب
على انه مفعوله مقدما اى أمقيم يعنى أيقبلون عذرى قوله شعرى بكسرتى
الشين والراء بمعنى علمى اسم ليت وخبره محذوف ههنا على سبيل الوجوب
لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمى بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل
والاولى ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام او ما فى معناه فان الشرط فيه
هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستفادا من حرفه او من اسمه نحو اين جالس
صاحباك وكيف مصبح ابناك وكم ماكث صديقاك والثالث من تلك الاشياء
الستة المبتدا صريحا نحو زيد قايم ابوه او منويا كقوله وكم مانع عينه من شىء
غيره فان مانع نصب عينه لاعتماده على كم الخبرية التى ليست بمبتداء
صريحا لكونه فى الظاهر نكرة غير مختصة بل مبتداء منويا فانه مختص معنى الا ترى
ان قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال ومن هذا علم ان تخصص المبتداء
النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا وهو ظاهر او بالصفة تقديرا

تقديرا نحو قولهم شخب فى الاناء وشخب فى الارض اى شخب واحد او شخب
من اللبن او بالصفة معنى ونية كما فى كم الخبرية فان الوصف فيهما من تمام
معناه مقدرا مع لفظها كما تقدر مع شخب لفظ شخب لان كم لا يوصف اصلا
هكذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مررت
برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاء فى
زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اى فى الحال اعنى فى مواضع اعتماد اسم الفاعل
فيها على ذى الحال الاعتماد تقديرا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس
منها الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد العلوى بفتحتين فى كبيره
اسم شرح للكافية قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله عقل عنه المقى مقوله
وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا
حيث نصب طالعا جبلا على انه مفعوله لاعتماده على يا لكن المحققين قالوا
للموصوف اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا نحو يا طالعا جبلا اى
كوكبا طالعا الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على انّ المكسورة المشددة
نحو انّ قايما الزيدان ومما ينبغى ان يعلم فى هذا المقام انه كما ان الاسماء
المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد كذلك يعمل
به ما يجرى مجراها كالمنسوب والاستعارة مثل اهاشمى ابوك وا اسد
الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجرى فعمل عمله وكذا عمل هاشمى فى ابوك

وليس ح

لكونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الى هاشم وهذا الاشتراط اي اشتراط
الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش منا فلا اشتراط
بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قايم زيد فقايم فيه اي في قولنا هذا عند
البصريين خبر مقدم على المبتداء لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين
احدهما ان يكون قايم مبتداء وزيد مرفوعا على انه فاعله والثاني ان يكون خبرا
وزيد مبتداء واما قايم الزيدان او الزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع
ان يكون قايم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون لكونه اي لكون قايم مفردا
والزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة للمبتداء شرط في الخبر المشتق
افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتداء
وجايز عند الكوفيين اي قايم الزيدان او الزيدون جايز عندهم وعند
الاخفش على ان يكون مبتداء وما بعده فاعل ساد مسد الخبر وهذا الخلاف
بعينه من غير تفرقة جار بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف
المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده على احد
الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتدا
مصدرا كان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل
عن عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد
واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد

لم يعتمد الظرف لانه كان اول شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل
وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين
والاخفش لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسمي
الفاعل والمفعول **في** حرف جر **رعاية** مجرورة به متعلق بمحذوف وهي مصدر
مضاف الى مفعوله وهو **عبارات** جمع عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ
بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب وذكر الفاعل متروك
تقديره في رعايتي عباراته والضمير البارز المنفصل مجرور المحل لاضافة الـ
العبارات اليه عايد الى الامام **الفصيحة** اي الخالصة من تنافر الحروف
نحو الهعخع ومن الغرابة نحو تكاكاتم وافرنقعوا ومن مخالفة القياس نحو
الحمد لله العلي الاجلل بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا
باضمار قبل الذكر وتنافر الكلمات كقولنا وليس قرب قبر حرب
قبر والتعقيد نحو قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل
كل في موضعه مجرورة صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف بها المتكلم
مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة
نحو كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر قصيدة فصيحة في النظم
ولم يجمع الفصيحة مع ان الموصوف جمع للاختصار كما مر في المضبوطة وغيرها
من الحروف الجوازم للفعل المضارع وهي خمسة لم نحو لم يضرب ويسمى بالجحد

العلي ع

ولم حرف

المطلق في عرف الصرفيين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان
الاخبار ولما غير لما يضرب وسمي بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالحال
وذلك لان لما نفي لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن المضي المتصل بالحال فكذلك نفيه
ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهذا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحروف
تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اي اللام الموضوعة
للامر سواء كان امر الفاعل الغايب او المفعول الغايب او الفاعل المتكلم او
المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح ايضا لغة ولا الناهية
اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجي للمخاطب والغايب على السواء بخلاف اللام
فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد يدخله ليفيد التاء الخطاب
واللام الغيبية فيعم اللفظ لمجموع الامرين مع التنصيص على كون بعضهم
حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت المفهوم
مما ذكرت ان يجي صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد صرح ابو حنيفة
رحمه الله رحمة واسعة بخلافه حيث قال في تصريفه غير انه لا يأتي الوجهان
للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت مع كلامه انه لا يجي من غير تأويل
لئلا يلزم امر الشيء لنفسه او نهيه عنها والا فوروده في الاستعمال كثير
لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع وفلنجب وغير ذلك ولهذا فسر
الشريف ره قول السكاكي ره فلنعينهما بقوله اي اذا كان السابق في الا

عسار

عتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب
ليس على حقيقته بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على من هو
بصدد المذكور رئيس بر فانه نفيس ولم اطو فعل مضارع مجزوم بلم سقط الياء
علامة للجزم لان اصله اطوي بالياء المقدرة لما بين في موضعه ان حرف العلة
في آخر الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة الحرف الصحيح في آخر الفعل
غير المعتل اللام فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة التفويت
ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو شئ مجرور للاضافة ذكر اليه من حرف جر
مسائلها مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة المسائل اليه عايد الى
الكتب الثلثة والجار مع المجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف
الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام
سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى بحركات
السين وغيرها مثل سواء بالكسر او بالفتح وخلا وما خلا وما عدا وليس
ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في مثل قوله تعالى لما عليها حافظ
ما موصولة قد فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر فيه
عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من
ذكر شئ لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل اي
عامل النصب في الموصول مع صلته الا العامل ابتداء والا خبره او

من ح

العامل الفعل السابق وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب
على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر مانذر بعض من ذكر شيء
او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما تعلق
بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبيله حيث قال
بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه لم اطو دون الا بل هو لغو في المحل
ح اي لم اطو ذكر شيء الا اطوي بالياء ذكر مانذر بحذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه في الاعراب والجار اعني الا حذف متعلق بمنصوب المقدر
بين او وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف
لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب النصب على الاستثناء المنقطع من
غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو اي المضاف المحذوف
ذكر وهو اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه لان المحذوف المقدر
غير الملفوظ المذكور وان اتحدا في اصل الحروف فافهم واما مجرور المحل على
البدلية اما من شيء بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر
شيء الا اطو ذكر مانذر فح يكون الذكر الذي اورد في التفسير هو عين الذكر
المذكور اولا لان البدل بتكرير العامل ومن هذا يظهر فايدة قوله فيما سبق
وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل من المسائل في من مسائلها
والعامل فيه من اي لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر شيء مما نذر اي المسائل التي

ل

التي ندرت هي تحيل في ههنا سهو لان البدل يكون في غير الموجب وشيء من مسائلها
موجب والجواب المنفي الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل فرجعه اليه فالسهو
في مقالته لا في اخت حالته ولما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين
ابتداء في تفصيل اولا باما واو وثانيا ايضا باما واو ثم لما بقي ههنا
احتمال كون البدل من الضمير المجرور في مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون
بدلا من الضمير المجرور في مسائلها لعدم مساعدة المعنى للزوم كون مانذر كتابا
له مسائل وليس كذلك وذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون
التقدير لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة الا مسائل مانذر فح جعله
الى ان يقال الا الكتب النادرة وهو ظ الفساد وما قيل في وجه الفساد انه
اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل والمضاف اليه وهو
مانذر بتقدير تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته من البين وهو الها في مسائلها
فاسد خبر لما قيل وانما كان فاسدا لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا التنحية في اللفظ
حتى يلزم ما ذكرتم على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا هذا ولكن
الحق انه ليس المبدل في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما الاول فلا شتمالها في غير بدل الغلط
فايدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل منه في بدل
البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شروح اللب واللباب وكونه ليس في حكم التنحية
لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في انعمت عليهم فلو كان في حكم التنحية

[بيان في اللفظ]

مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط الذين انعمت عليهم على غير المغضوب
عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم الثاني
راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم التنحية
فايذان منهم باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقته التاكيد
والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر لك ان قول الشارح لان المراد بالتنحية
في المعنى لا في اللفظ بمراحل عن التحقيق او شاع عطف على ما ندر فيما في حروف
ما موصولة بينهم منصوب اى لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية وهم ضمير
متصل مجرور المحل للاضافة بين اليه وعبارة عن النحاة لانه عايد اليهم
وعامل الظرف اى ناصبه محذوف وهو استقر وفاعله المنتقل اليه من
عامله بعد حذفه مستتر فيه عايد الى ما والعامل مع المعمول اى الظرف مع فاعله
جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل بفي متعلق بشاع والمنتشر
معطوف على شاع او على ندر والاول اولى للقربة ولم حرف جزم ازد فعل
مضارع مجزوم بلم ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الظاهر ان يقال
وهما اى الساكنان الياء والدال فيه اى في المختصر متعلق بلم ازد شيئا
منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا صفة شيئا الا حرف استثناء ما موصولة
كان فعل من الافعال الناقصة مع معموله جملة فعلية صلتها اسمه مستتر فيه عايد الى
ما بالزيادة متعلق بقوله حريا بتشديد الياء بمعنى الجدير واللايق وهو منصوب

منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة ثم اخر حريا للتسجيع
والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد شيئا والعامل
الا او لم ازد على اختلاف مر ذكره في لم اطو او على البدلية من شيئا والعامل ح
فيه لم ازد دون الا بل هو لغو في العمل ح والجملة اعني لم ازد مع ما عملت فيه معطوفة
على جملة لم اطو فهي اما في محل الرفع ان كانت فاء فقطرت عاطفة او في محل الجزم
ان كانت فاؤه جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه
الاوراق لكن فيها اى في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر
لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبر بكسر الخاء المعجمة
بمعنى الامتحان والتجربة وهى اى تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال
قائل لفلان على عشرة دراهم قوله عشرة مرفوع مبتدا ولفلان خبره وعلى
متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة
الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ولو قال له على عشرة بتنوين العوض
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة
فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التخريج ههنا ولا على
ان نبينه فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا اخرجنا التسعة من
العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي
اثنان وادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا

والتجربة

منها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت
ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل
كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان يجمع المثبت
على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت
عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة
وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقصت الاقل من الاكثر
بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد فان القائل لما استثنى اثنين
بقي ثمانية ولما استثنى ثلثة من تلك العشرة ايضا اذ لابد ان يكون ذلك الاستثناء
من العشرة لا من الاثنين لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناء
الباقية كلها من العشرة فبقوله الا تسعة نفي تسعة من العشرة فبقي واحد
واعلم ان عبارة اللباب في هذا الباب هكذا ولو ذكرت المستثنى
بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو قوله له علي عشرة
الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت بعده اثنين
الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى وقال شراحه يعني
لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان يقول له علي
عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة
الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الى الا تسعة فاللازم واحد

واحد لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا قلت
الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا
قلت الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا
قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة
ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحد واعلم ان استثناء المساوي
عن المساوي او انقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساواة وههنا
كذلك انتهى اذا عرفت هذا فلعل الشارح انما قال له علي عشرة الا اثنين
الا ثلثة الخ بدون التعرض الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان
الظاهر ان ما في اللباب مسئلة وما ذكره ههنا في الكتاب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي ان يذكر
فيها الا واحدا كما لا يخفى على المدرك المصنف فلهذا اخترنا في وجه ترجيح المسئلة الثانية
ما ذكرناه عليك بالتدبر فانه مبحث دقيق بليق بالتدبر واعلم ان في تخريج المسئلة الاولى
تقريرا اخر قد لاح ببالي وجال في خيالي قبل العثور على ما ذكره الاعلام ثم وجدته
هو المرضي عند بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذي حققه بقوله واعلم
ان في هذا المثال يكون الثاني من المستثنى مستثنى من الاول ويكون المستثنى الاول
الذي يستثنى منه الثاني ان كان منفيا كان الثاني مثبتا وان كان مثبتا كان الثاني
منفيا ونقول وجه الضبط ههنا اي في الاول ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة
والخمسة والثلثة والواحد ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين

تخريج

متبقيا الى ان يسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى منه
الى المستثنى الثاني حافظا مبلغه ثم سقط من هذا المجموع المستثنى الثالث
وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها
الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا صارت تسعة فاذا اخرجت
من هذه التسعة الثانية سبعة بقي اثنان واذا ضم اثنان الى الستة
صارت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا ضم هذه
الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة بقي
اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى الاثنين صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة
واحدا بقي خمسة هذا وههنا فائدة فوائد اخرى مهمة لا ينبغي ان تهمل
وان طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا
بعد النفي فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي
كاف نحو ما زيد الا يفعل فيأول بما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدا وان
وقع بعد ما فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما يأتيهم من
رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم نحو انشدك الا فعلت فان معناه
ما اسألك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا
كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت
حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما الواقعة

الواقعة بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من
النكرة ويجوز دخول الواو معها فنقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا
يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى
يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما يحذف من ليس الا
وليس غير خاصة دون غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون
مظهرا يجوز اضماره نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء
الواقع عقيب الجمل كقول القائل من قذف فاجلدوه واحكم بفسقه ورد شهادته
الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رح يختص بالجملة الاخيرة
وذهب بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفن فان قيل فما تقول
في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف
الى الثانية عندنا وهو ههنا منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن معصية
الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى
الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان
الحول والقوة لما كان بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء
واحد **وترجمة** على وزن دحرجة اي تسميته الواو للعطف ترجمة فعل فاعل و
مفعول والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة صنفت
او على جملة لم ازد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ

الاخيرة بيان

ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم **بكتاب** مجرور بالباء متعلق بترجمت
المصباح لا يخفى ان ليس اسمه هذا المركب المجموع فلعل ذكر الكتاب يكون مقحما
تعظيما انه مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة
ليستضي اي ليستنير يعني انما ترجمته بالمصباح لاستضائه بانواره على نمط
خرجت عن الحرب جبنا تدبر واللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها
لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تاويل
المصدر كما تقرر في قوله حتى يعلق ويستضي فعل مضارع منصوب بها اي بان
المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه اي في ليستضي وهو عائد الى الولد
بانوار متعلق بيستضي والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى هذا
المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام تجاوز
بالكناية لان المص شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالجمل والجملة
واما الازالة اي ازالة الظلمة في المصباح فظ واما الازالة في المختصر فلانه
مزيل لظلمة الجهل بالممارسة متعلق بمزيل والاشتغال به عطف تفسيري وهي
في الحقيقة من اشد الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره
والتشبيه المذكور اي تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضميره استعارة
مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية قوله قريبة لها اما مرفوع على انه خبر
او صفة واما منصوب على الحالية فتدبر **ويغتني** اي يغتنم معطوف على يستضي

يستضي والضمير المستتر عائد الى الولد **مغانم** منصوب على انه مفعول ليغتني
وهو بمعنى الغنائم جمع غنيمة واضافتها الى **اثاره** اضافة الى الخاص اي مغانم
من آثاره فيكون اضافته بمعنى من كخاتم فضة لان المغانم المرادة ههنا هي
الآثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من
لان خاصتها كون المضاف محمولا موجودة ههنا والمراد بها اي بتلك الآثار
الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة التي هي فوق كل مغنم والضمير البارز
مجرور المحل لاضافة الآثار اليه راجع الى المختصر **وكسرته** فعل وفاعل ومفعول
والواو للعطف والضمير البارز المتصل وهو عائد الى المختصر والجملة معطوفة
على جملة ترجمته ومعنى كسرته طويته طيا وهو ضد النشر على كسر عبد القاهر لان
الثياب المغسولة اذا نشرت طويت على كسر القصار فكان المص شبه
هذا المختصر بالثوب المطوي وجعلته مشتملا منصوب على انه حال او مفعول ثان
حرف جر **على** مجرورة بها متعلق بكسرته **في** مجرورة لاضافة الحرمة
اليها **ابواب** في الاصل باب البيت قيل انما سمي ههنا به لانه لا يدخل
في مشموله الا بعد المجاوزة عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن **الباب**
بابه اصله بوب بدليل ابواب مرفوع على الابتداء آتية **الاول** صفة الباب
هو نقيض الاخر اصله اوول على وزن افعل على راي فهموز الاوسط قلبت
الهمزة واوا وادغمت بدليل اول منك وجمع على اوايل واوالي وقيل

اوا ولًا

اصله وول على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة لتناسب قوة المتكلم
في الابتداء ولم يجمع على الاواول للاستثقال في الصحاح اذا جعلت اول صفة
لم تصرفه تقول لقيته عاما اوّلَ ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني
قبل هذا العام وتأنيثه الاولى وجمعه أُوَل مثل الاخرى والاخر ف
الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء لشيء الجار
مع المجرور في محل على انه خبر المبتداء النحوية بجروع صفة الاصطلاحات وانما
لم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات لانها اى النحوية اسندت الى ضمير الجمع
وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل النحوية ليست
بفعل اى فعل اصطلاحى ولا بمعناه مما يشتق من الفعل فاين الاسناد
قوله لانه متعلق لما يفهم من الكلام السابق اعني الاستفهام الانكاري اى
الاسناد فيه لانه لا وجود اى للاسناد الا حقيقة فيهما اى في الفعل وفيما في معناه
ولهذا اشتهر يقولون ان الخبر لابد وان يكون فعلا او معنى فعل ماؤوّلين
مثل قولنا زيد اخوك وعمرو غلامك بمثل مواخيك ومملوكك قلنا ان الياء
فيها اى في النحوية ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات
المنسوبة الى النحو فالنحو اسم محض كهاشم وبصرة فلا يصح الوصف به واذا نسبت
وقلت نحوى وهاشمى وبصرى انخرط في سلك الصفات حتى تعمل برفع
الهندى الغلام على انه فاعله في قولك رجل هندى غلامه فلا اشكال ومعنى اى

اى الاصطلاحات بمعنى المصطلحات ولهذا اى ولكونها بمعنى المصطلحات
جمعت الاصطلاحات اى جيئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اى الاصطلاح
وان كانت مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اى ذكر المصدر وارادة
اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالقول بمعنى المقول والعطف بمعنى
المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلك وهى اى الاصطلاحات التى بمعنى
المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم و
والفعل والحرف والكلام وانواعه اى انواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية
والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنتين
اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه لا يتأتى الا من اسمين
او من فعل واسم فان بدئت باسم تسمى اسمية كزيد قايم وزيد ابوه قايم وان
زيدا قايم وهل زيد قايم وما زيد قايما ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو
واقايم الزيدان وما قايم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فان
مثل هيهات الامر وما بعده من الجمل الفعلية دون الاسمية وان بدئت بفعل
تسمى فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير
ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب
وابن مالك لكن الزمخشرى وصاحب اللباب الحقا بهما اعتبارين آخرين وجعلاهما
قسمين آخرين من الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط

ولزوم الاضمار فلا قسم من اقسامها يسمونه بذلك الاسم الاصلي اعني الفعلية والا
فان تضمن الشرط يسمونها شرطية سواء كانت مركبة من فعليتين نحو ان تكرمني
اكرمك او من شرطيتين معنى نحو ان كان متى زيد يكتب فهو يحرك يده ومتى لم يكتب
لم يحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار فيسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظا
في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه
نحو ما في الدار زيد وما قدامك زيد هذا او قولنا في الشرطية معنى قيد زاده
صاحب العباب في شرح اللباب قال وقوله معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز
ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون بين حرفي الشرط فاذا ارادوا ذلك
ادخلوا كان واسندوه الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية
لفظا وشرطية معنى انتهى وقوله التي يتوقف صحة الالفاظ عليها اي على تلك الالفاظ
المعدودة المباحث الآتية فلهذا اي فلتوقف المباحث الآتية عليها قدم المصنف
هذا الباب الكائن في الاصطلاحات على ساير الابواب هذا واردفه اي عقبه
بقوله **الباب** رفع اي مرفوع على الابتدائية **الثاني** مرفوع تقديرا على انه صفة
الباب **في العوامل** الجار والمجرور متعلق لمحذوف لكونه مرفوع المحل
على الخبرية للمبتداء **اللفظية** مجرور على انها صفة العوامل **القياسية** مجرورة
صفتها ايضا اي كاللفظية وانما قدم هذا الباب على الباب الثالث لان العوامل
المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة

بعد الصفة صح

مطردة مثلا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية
ترفع اسما واحدا على الفاعلية وتنصب اسما آخر على المفعولية فهذا قياس مطرد
ولو ترك قوله فهذا لكان اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت هذا الحكم في كل فعل
سواء سمع من العرب اولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر قوله مثلا
منصوب على المصدرية اي امثل مثلا وتجر على وزن تمر صيغة مونث ولم
اي لفظ لم تجزم بضم الميم سماعي خبر لقوله قولنا وقوله نحصر فيما سمع من العرب
صفة كاشفة للسماعي وليس لك ان تتجاوز انت عما سمعته من العرب ولان ذلك
ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ
النادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا قال في الضوء قوله النادر اي الساقط
وقوله الخارج صفة بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم
فلذلك قدمه عليه ثم قال **الباب الثالث في العوامل اللفظية** واعرابه
كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى
لانها تعرف بالحس البصري فيه بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ
التي هي اصوات مخصوصة وهي ليست بمحسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف
بالحس السمعي والقلب معا لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اي
العوامل المعنوي اما الابتداء الرافع للمبتداء او الخبر ووقوع المضارع
موقع جنس الاسم الرافع للمضارع او كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب

السماعية

او مجرور العامل في الصفة عند الاخفش على ما سيجئ في آخر الكتاب في الباب
الرابع ولا شك ان كل واحد منها معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية
ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشئ الواحد والمزية بمعنى الفضيلة فضيلة لا
فضيل لها في الاساس تمر تبت عليها تفضلت وجمعها المزايا ثم قدم المصنف

الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب الخامس في فصول من العربية

لان المراد من علم النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل
وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير
والتانيث وغيرها فانها من متممات الفن وليست بمقصود من هذا الفن وان
كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود من هذا الفن وبين المقصود
في هذا الفن ظ حيث يشمل الثني المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود
من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا اقدم الرابع على الخامس
وافراد الصفات في الابواب في قوله من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم
يقل اللفظيات بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم مما ذكرنا
في الكتب المضبوطة اي في قوله مختصراته المضبوطة ولعل المضبوطة وقع تصحيفا
من المبسوطة لكن لا بد ههنا ان يذكر وجه الحصر اي حصر ابواب الكتاب في الخمسة بان
يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخ من ان يكون موقوفا للمباحث الآتية اولا
فالاول هو الباب الاول وان كان الثني وهو ما لم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخ من

من ان يكون البحث من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخ من ان يكون
العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اي ما يكون العامل فيه قياسيا
هو الباب الثني والثني اي ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث
والثالث اي ما يكون العامل فيه معنويا هو الرابع وان كان الثني وهو ان يكون
البحث لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم
كون البحث من جهة العاملية ان يكون هو الباب الخامس الذي في فصول
من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم يكن فيه تلك الفصول قلنا
اعلم اولا ان الحصر اي الحكم بالانحصار اما عقلي او مردد بين النفي و
الاثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقرائي
لا يكون كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور
لكن قد اعتبر بعضهم ههنا قسما آخر يسمى حصرا جعليا وبيانه ان ذلك الاستقرائي
اما ان يتعلق بجعل جاعل اي يكون المقسوم مما جعله جاعل على تعداد تلك الاقسام
كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به
فهو قسم منه يسمونه بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقرائي وان يتعلق به
فيسمونه بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول هذا السوال عام الورود
في كل حصر جعلي لا عقلي لان بديهة العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة
لكن يندفع ذلك السوال العام بالاستقراء يعني اذا لم يكن من جهة العاملية